وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة 08 ماي 1945

قالمـــة

كليـــة العلوم الإنسانية والإجتماعية

قســـم التاريـــخ والآثـــار

التخصص : التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان :

مـــواقـــف وردود الـــفـــعـــل الـــفـــرنـــســـيـــة عـــلـــى الـــثـــورة الـــتـــحـــريـــريـــة بـــيـــن (1954-1956)

إعداد الطالبـــــة :

هاجر قيـــعـــونـــيـــن

إشراف الأستاذ :

عـــبـــد الـــكـــريـــم قـــريـــن

أمـــــــــــــام أعضـــــــــــــاء

لجنـــــــــــــة

المناقشـــــــــــــة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.الـحـواس غربي	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 – قالمة
أ.عبد الكريم قـريـــن	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقرر	جامعة 08 ماي 1945 – قالمة
أ.سعاد بن رمضان	أستاذة مساعدة أ	عضو مناقش	جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

السنة الجامعيـــة : 2013 / 2014م 1433 / 1434هـ

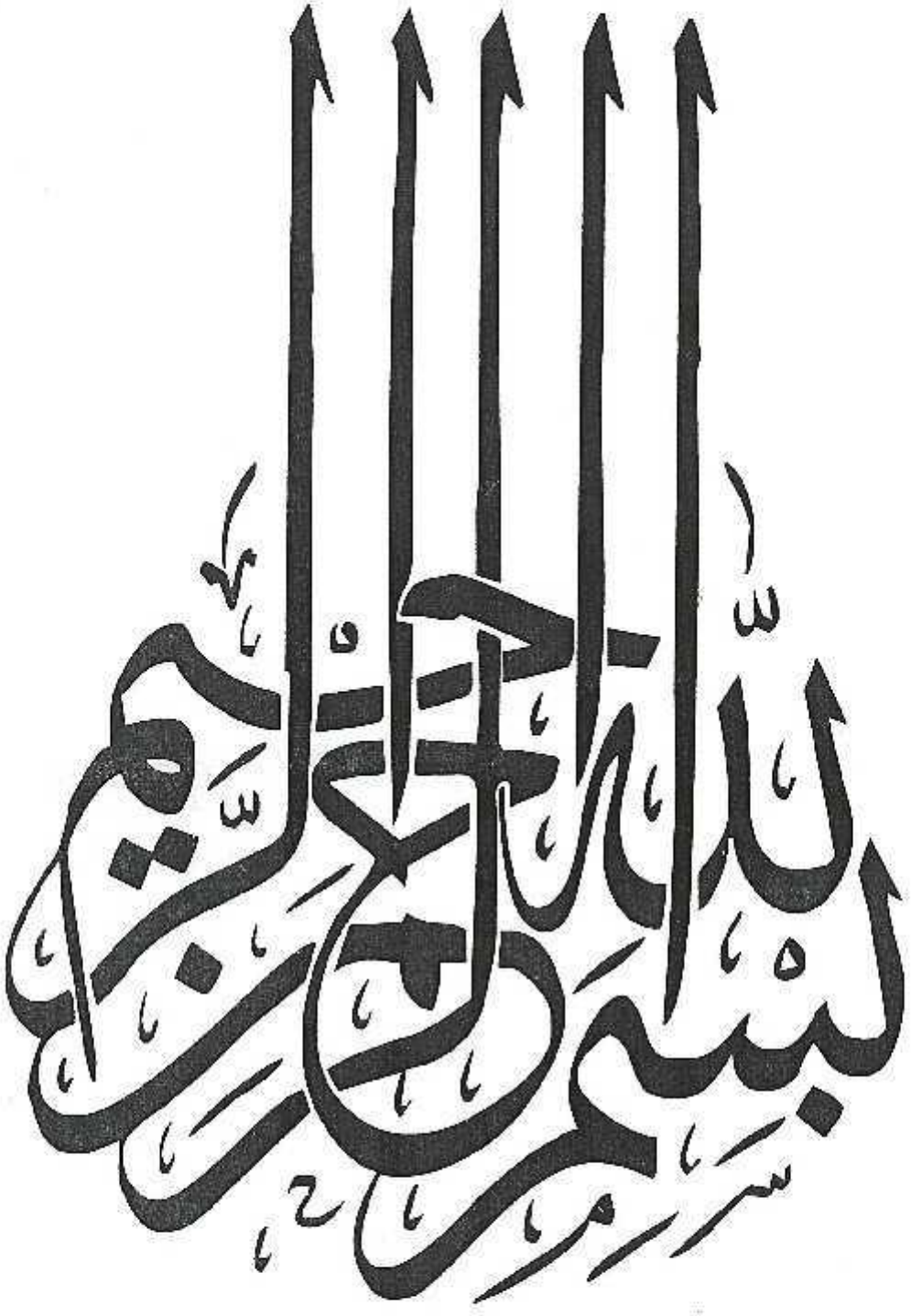
بسم الله الرحمن الرحيم

قال ربه العرش العظيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

« إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليما حكيما(17) وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما(18) »

"من سورة النساء"

صدق الله العظيم

وقال تعالى في محكم تنزيله أيضا:

بسم الله الرحمن الرحيم:

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون(105) »

"من سورة التوبة"

صدق الله العظيم

المقدمة

لقد كانت فكرة الثورة الجزائرية موجودة في اذهان الشعب الجزائري منذ أن وطأت اقدام الفرنسيين أرضهم و كانت ردود الفعل متمثلة في عدة انتفاضات في العديد من المناطق الجزائرية، إلا أن فرنسا تمكنت من تطويقها ، لكن الوضع تغير سنة 1954م وذلك باندلاع الثورة في كافة أنحاء الجزائر، حيث أخذت طابعا شموليا، و تنسيقا منظما ومحكما، حيث لم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها.

إن البعض ممن تناول الثورة الجزائرية (1954م-1962م) قد إعتبرها مجرد عمل عسكري، تحكمت فيه الظروف أكثر مما تحكمت فيه الاستراتيجيات الحربية لكن الحقيقة أنها انطلقت من معطيات تاريخية ومسيرة نضالية، احدثت تغييرات جذرية في جميع الميادين، دفعت فرنسا إلى تجنيد كامل قواتها العسكرية و السياسية لإخمادها .

ومن هذا يمكن القول بأن السياسة الإستعمارية الفرنسية قد تعددت أساليبها وتباينت مواقفها تجاه الثورة الجزائرية خلال عهد الجمهورية الرابعة، حيث أضحى هذا الموضوع (الثورة الجزائرية) محل إهتمام الكثير من الدراسات و الأبحاث الوطنية خاصة بعد كتابة المذكرات الشخصية لبعض قادة الثورة، هذا إضافة إلى الكم الهائل من الأبحاث الفرنسية والدراسات التي تناولت الثورة الجزائرية، وبحثنا هذا ما هو إلا محاولة متواضعة سعينا من ورائها إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب من السياسة الفرنسية المنتهجة لخنق الثورة في مهدها أو في بداياتها الأولى، ذلك أن طبيعة هذا الموضوع كان دافعا أساسيا لإختيارنا له بالإضافة إلى الغيرة الوطنية و الإنتماء إلى الوطن الأم"الجزائر" حيث كان لإنفجار الثورة الجزائرية على المستوى الوطني بمثابة مفاجأة غير سارة في أوساط الفرنسيين بكل أطيافه المتعددة، والتي عرفت تباينا في مواقفها، و تنوعا في ردود أفعالها بين إنتهاج أسلوب الترغيب من جهة، وأسلوب الترهيب من جهة أخرى، و يمكن لنا أن نتعمق أكثر في الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

- كيف كانت ردود و أفعال الفرنسيين و إدارتها جراء إندلاع الثورة الجزائرية؟

حيث يطرح هذا الإشكال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية ذات الصلة بالموضوع نذكر من بينها:

* ماهي المواقف الأولية الفرنسية من الثورة التحريرية؟ وهل هناك اختلاف بينها وفيما تجلى؟

* كيف كانت ردود الفعل الفرنسية خلال المرحلة الأولى من إنطلاق الثورة؟

* ما هي الأساليب التي إستخدمتها الإدارة الفرنسية في محاولاتها لإخماد الثورة و القضاء عليها؟

* هل كان للثورة الجزائرية تأثير على مسار السياسة الفرنسية؟

وللإجابة على ذلك إتبعنا الخطة التالية: مقدمة و فصل الأول و الذي تطرقنا فيه إلى ظروف إندلاع الثورة و الأوضاع التي كانت قائمة في الجزائر قبل إنفجارها، حيث خصصنا الفصل الثاني إلى دراسة المواقف الفرنسية إتجاه إندلاع ثورة نوفمبر المجيدة من خلال موقف الإدارة الفرنسية والكولون في الجزائر والإدارة الاستعمارية في الميتربول، و موقف الصحافة الفرنسية في الجزائر و فرنسا، ليأتي بعد ذلك في المبحث الثالث موقف النخبة الفرنسية المثقفة من الثورة التحريرية وموقف الرأي العام الفرنسي متمثلا في المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل.

أما الفصل الثالث عالجنا فيه أهم ردود الفعل الفرنسية الأولية من اندلاع الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى أي إلى غاية نهاية سنة1956 م ؛ فتطرقنا في المبحث الأول إلى ردود الفعل السياسية المتمثلة في اعتقال الزعماء الوطنيين وحل الاحزاب السياسية وكذلك تغيير الحكومات الفرنسية أما المبحث الثاني فتطرقا فيه إلى ردود الفعل العسكرية المتمثلة في إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المحتشدات وكذلك سياسة فرنسا إتجاه اندلاع ثورة نوفمبر و ذلك من خلال تصعيد العمليات العسكرية و زيادة القوات الحربية، و ختمنا عملنا هذا المتواضع بخاتمة ركزنا فيها على الإستنتاجات المستخلصة معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي بحثا عن حقيقة نوايا الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والوصول إلى إستراتيجية المستعمر لإخماد الثورة، حيث يظهر جليا الرغبة في السيطرة على المقاومة الوطنية مقابل تقديم تنازلات أو إغراءات للشعب الجزائري.

والحقيقة إن الخوض في مثل هذه المواضيع (موضوع الثورة الجزائرية) يتطلب منا كثيرا من البحث و العناء خاصة في البحث عن المصادر و المراجع، و التي تتمثل في مذكرات شخصية لبعض قادة الثورة منها: مذكرات الرئيس علي كافي، و مذكرات أحمد بن بلة.....الخ، إلا أن هذه المذكرات معظمها اتصفت بالذاتية وتفتقر إلى مناهج و شروط البحث التاريخي، الأمر الذي أدى بنا إلى التعامل معها بشيء من التحفظ، أما المراجع المعتمد عليها فنجد على سبيل المثال كتابا إزغيدي محمد لحسن (مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير) وإدريس خيضر (البحث في تاريخ الجزائر الحديث ج2) وكذلك يحي بوعزيز(ثورات القرن التاسع عشر و العشرين) و(موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب)، و كذالك العربي الزبيري (الثورة الجزائرية في عامها الأول) والغالي غربى (فرنسا والثورة الجزائرية) والدكتور عمار بوحوش (التاريخ السياسي للجزائر) والمقالات المنشورة في العديد من المجلات مثل : مجلة الأصالة ومجلة الجيش .

وقد إعترضتنا في بحثنا هذا مجموعة من الصعوبات التي قد يتعرض لها أي باحث ومنها قلة المصادر التي تتناول الموضوع و التي انحصرت في المذكرات الشخصية كما ذكرنا أنفا إضافة إلى صعوبة الحصول على الوثائق الهامة التي تخص موضوعنا وانعدامها في بعض الأحيان، و عدم تمكننا الجيد من دراسة المصادر المكتوبة باللغة الفرنسية وكذا الإنكليزية.

وفي الأخير نرجو من خلال هذه الدراسة أن نكون قد وفقنا في عرض جانب من جوانب الثورة التحريرية وإستراتيجية فرنسا في إخمادها.

هذه الثورة التي رفعت راية الفخر والاعتزاز للأمة الجزائرية العربية والإسلامية وإن شاء الله نكون قد وفقنا في عملنا فإن وفقنا فمن الله و إن كان غير ذلك فحسب اجتهادنا.

1ـ الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية قبل إندلاع الثورة الجزائرية:

منذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية يمكن تسميتها بسياسة التفقير والتجهيل فقد قام بمصادرة الأراضي الخصبة، التي كان يملكها الجزائريون، وشرد أهلها إلى قمم الجبال وكان هذا من بين العوامل الخطيرة التي أضعفت إقتصاديات الشعب الجزائري[1].

لقد أدت سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن وذلك مع مطلع القرن العشرين، أما الأقلية الباقية فمنها من وجدت صعوبة في زراعة أراضيها القاحلة ومنها من إستخدمت كخماسين في أراضي المعمرين ويتقاضون في مقابل ذلك أجور زهيدة[2].

واستغلوا كذلك من طرف المعمرين الأوروبين بأبخس الأثمان في شتى النشاطات الإقتصادية[3]. مع انخفاض الدخل الفردي الجزائري مقارنة بالأوروبي حيث بلغ الدخل الفردي الجزائري سنة1948 م حوالي 29000 فرنك سنوي على غرار الفرد الأوروبي الذي وصل دخله إلى 360000 فرنك سنويا، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على سياسة التمييز العنصري الذي كانت تتبعه الإدارة الاستعمارية[4].

أ ــ الزراعة :

تشكل الزراعة في الفترة الممتدة بين 1940 م ــ 1954م القطاع الأكثر أهمية سواء من حيث عدد العاملين فيه، أو من حيث مساهمته في الإنتاج الإجمالي أو في الدخل الوطني[5]. ونلاحظ أن الأراضي الزراعية التي كانت تتكون من 20 مليون هكتار قد سلب منها الإستعمار 09 مليون هكتار، وأسماها لأملاك الدولة والبلديات حيث كان الكولون الواحد يملك حوالي 96 هكتار معظمها من أجود الأراضي، بينما كان الجزائري لا يملك سوى أربعة هكتارات أغلبها أراضي جرداء لا تكاد تصلح لرعي المواشي.

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص12.

(2) Amar amoura , op.cit , p269.

(3) عمار عمورة، **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، ط1، 2002، ص186.

(4) عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص374.

(5) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص24.

وقد نتج عن إغتصاب الأراضي هجرة الجزائريين من المناطق الساحلية، التي تضم الأراضي الخصبة إلى المناطق الجبلية التي تضم أراضي أقل خصوبة[1].

وفي سنة 1954م كان معدل ملكية الجزائري لا تتجاوز 14هكتار بينما معدل ملكية الأوروبي 109 هكتارات. وكانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14 هكتار 73% من ملاك الأرض، إذا ما قورنوا بالأوروبيين الذين تبلغ نسبتهم 27%، أما معدل دخل الفرد منهم السنوي في 1954م، ما يعادل (770000) فرنك قديم، بينما معدل دخل الفلاح الجزائري في تلك السنة (22000) فرنك قديم[2].

وهكذا تحولت الجزائر إلى مستعمرة لا يستفيد منها سوى الكولون، الذين بانوا يسيطرون على حوالي ثلاثة ملايين من الأراضي الخصبة عام 1954م، ليتحول معظم الفلاحيين الجزائريين إلى عبيد بعد ما كانوا أسياد في أراضيهم[3].

وعلى هذا الأساس نجد سنة 1954م الفلاحة الجزائرية أصبحت متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو، وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الإغتصاب التي قام بها، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن، وكذلك روح المستعمرين الإنتهازية الإستغلالية، كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، ليتحول معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.

ب ــ الصناعة: الصناعة قبل الإحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما، إذ أن الحرفيين في الجزائر كانوا يجتمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع والحدادين في شارع آخر.. وإلى جانب هذه الصناعة التقليدية كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بمناجم المعادن المختلفة. وبعد الغزو، وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر لتتخصص البلاد في تصدير المواد الأولية[4].

---

(1) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص420.

(2) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص12.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص240.

(4) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، إتحاد الكتاب العرب،1999، ص19ــ20.

ولقد أدت سياسة القهر إلى نتائج وخيمة على الشعب الجزائري الذي أجبر على العيش على هامش المجتمع الأوروبي الدخيل، فقد عمد الإستعمار إلى تجريد الجزء الكبير من الجزائريين من أراضيهم ودفعهم إلى أراضي الجدباء، وحولهم إلى خماسين وعمال عاطلين. وتتجلى هذه النتائج في الهجرة الريفية نحو المدن و الخارج (إلى فرنسا)، وفي إنتشار الأمية ونقص وتدهور قطاع السكن، وظهور المدن القصديرية والأكواخ وإنعدام المنشآت الصحية، كما تتجلى في تدني الأجور للعمال الجزائريين، بالمقارنة مع الأوروبيين، وفي طبيعة الأعمال التي تسند إليهم[1].

يمكن القول أن كل هذه العمليات القمعية من تدهور وإرهاب التي إتخذتها السلطات الإستعمارية اتجاه الشعب الجزائري، لم تستطيع خلق أو قتل ضميره الوطني بل بالعكس قوته وألهمته وأيقظت مشاعره الوطنية وذلك ما برهن عليه إندلاع ثورة نوفمبر 1954م[2].

(1) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص27 ــ 28.
(2) عمار عمورة، الجزائر بوابة.. ، المرجع السابق، ص384.

2 ــ الظروف السياسية وتطوراتها عشية إندلاع الثورة التحريرية:

لقد إنتهت الحرب العالمية الثانية بتحولات مثيرة ومن ذلك سقوط فرنسا التي لا تنهزم. أما الهند الصينية فقد إشتعلت فيها الثورة منذ 19 ديسمبر 1946م حيث أكد الشعب الفتنامي إمكانية هزيمة الجيش الفرنسي ولقد أكسبت حرب الفيتنام الكثير من الخبرة العسكرية للجنود الجزائريين الذين خاضوا غمارها في جميع الميادين[1].

وتعد أحداث 8 ماي 1945م، الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الإستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين البعض، الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للإستقلال .

فمنذ أحداث الثامن ماي 1945م تكالبت قوات الإستعمار من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى والمداشر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم والاعتداء، ما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين[2]. وبلورت الإتجاه الاستقلالي واللجوء إلى فكرة الكفاح المسلح كبديل أمثل وضروري لا خيار فيه بينما بقيت السياسة الاستعمارية رهينة الإصلاحات الجزئية المحدودة مثل: دستور 1947م الذي ينص على أن الجزائر فرنسية.

وقد بدأ التفكير في العمل المسلح وتجاوز سياسة المطالب والشعارات وذلك بتأسيس المنظمة الخاصة (OS) التي ساهمت في تجسيد التطور النوعي للحركة الوطنية من الناحية النظرية وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العملية[3]، إلا أن هذه المنظمة (L`OS) لم تدم طويلا حيث نجحت السلطات الفرنسية في اكتشاف أمرها يوم الثامن مارس من سنة 1950م، فحاول القادة والمناضلين السياسيين في الجزائر إعادة لم الشمل والإتـــــــحاد وذلك بتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية .

---

(1) أنديه جوليان شارل، **إفريقيا الشمالية**، ترجمة: سليم المنجي والطيب المهدي، مراجعة: فريد السوداني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص25.

(2) محمد لحسن أزعيدي ، المرجع السابق، ص27 ــ 28.

(3) احمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة**، منشورات لتذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002، ص300.

وإحترامها من طرف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي، بهدف لم شمل الأحزاب الوطنية، لكن سرعان ما فشلت هذه الجبهة سنة 1952م وبدأت الأحزاب تنسحب بسبب الاختلاف في الرأي والتوجهات والوسائل والأهداف.

حيث شهدت الجزائر أزمة سياسية حادة والتي كانت تمر بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث اشتد الخلاف بين مناضليه، وهو ما يصطلح عليه بأزمة حركة الانتصار MTLD والتي عرفت بأزمة حزب الشعب PPA.

والتي بدأت بوادرها الأولى سنة 1950م، لتنفجر علانية في أوت 1954م، والتي مثلت خلاف وشقاقا بين الإخوة ورفاق النضال الوطني الطويل، حيث كان الخلاف بين أنصار مصالي الحاج(*) وأعضاء اللجنة المركزية[1]. حول تسير الحزب فبينما كان مصالي يطالب بالسلطة المطلقة في قيادة الحزب كانت اللجنة المركزية تدافع عن مبدأ القيادة الجماعية[2]. ويكمن سبب الخلاف في تغليب المصلحة الذاتية للزعيم "أحمد مصالي الحاج"، في الاحتفاظ بالزعامة وسلطة القرار في الحزب، وشب قاعدة نظامية للحزب[3].

وتعد الأزمة التي وقعت في حقوق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كمنطلق أو نواة أساسية لبداية العمل الثوري وكان أعضاءوها من المنظمة العسكرية السرية الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الأزمة التي وصل إليها الحزب. بل زادت عزيمتهم وإصرارهم على تعبئة الجماهير لمواصلة العمل النضالي لتحقيق رغبات الشعب حيث إن الحزب إنغمس في الخلافات بداخله[4].

(*) مصالي الحاج: ولد أحمد مصالي الحاج ليلة 16 ماي 1898، في تلمسان تلقى تربية دينية، اندلعت الثورة الجزائرية على يد الشبان الذين تربوا على يد مصالي الحاج أسس حزب الشعب 11 مارس 1937، توفي 3جوان 1974. أنظر إلى: أسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)**، دار المسك الجزائر ،2008، ص91-95.

(1)Mafaud kaccache, **L'Algérie des algériens du préhistoire a1954**, paris medeterranee ,edit 2000, p772.

(2) عمار عمورة، موجز تاريخ ... ،المرجع السابق ،ص184.

(3) علي كافي، **مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 ــ 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (دون تاريخ)، ص38 .

(4) عبد الكريم بوالصفصاف، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945 ــ 1954)، **مجلة سيرتا**، العدد 5 ، مطبعة البعث، قسنطينة،1981، ص30.

وأدى هذا النقاش إلى مشادات عنيفة بين الطرفين، وفي هذا الخصم ظهر تيار ثالث غير منحاز للطرفين، أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في يوم 23 مارس 1954م، تم بمبادرة من قدماء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم محمد بوضياف (*) كحل جذري للصراع والنقاش العقيم الذي كان يدور بين أنصار مصالي والمركزيين. وشرعوا في العمل فورًا وفي تنظيم الكفاح المسلح[1].

وفي 23 جوان 1954م وقع إجتماع للمجموعة 22 للجنة الثورية للوحدة والعمل بمنزل أحد المناضلين بحي المدنية بصالمي لتلقي التعليمات من القيادة واتخاذ التدابير اللازمة والاستعداد لإطلاق الثورة المسلحة[2].

وما أكد عليه أحمد بن بلة في مذكراته حيث يقول:"في خريف 1954م إجتمع قادة المنظمة الخاصة في سويسرا، وقرروا خارج إطار الحزب وبدون علمه، تم الشروع في العمل ولم نحدد يوما لشن العمليات لأننا كنا لا نريد أن نربط رؤساء الداخل بتاريخ محدد وهم الذين على ضوء هذا الوضع الداخلي إختاروا غرة نوفمبر[3].

والمتكونة من قدماء المنظمة الخاصة وتبنوا مبدأ الكفاح المسلح. وانبثقت من هذه المجموعة لجنة قيادية ضمت ستة أعضاء يرأسهم بوضياف. وفي نهاية شهر أكتوبر إجتمع الستة: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد وكريم بلقاسم، وأصدروا بيانا شرحوا فيه أسباب اللجوء إلى الثورة المسلحة وقرروا أن يكون يوم إندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954م على الساعة 00.00 واتصلوا بالزعماء الثلاثة الموجودين في القاهرة ليمثلوا الثورة في الخارج وهم " أحمد بن بلة " و" محمد خيضر ". وقسموا الجزائر إلى خمس مناطق وعينوا عليها مسؤوليها ونوابهم كما يلي:[4]

(*) محمد بوضياف: ولد بالمسيلة في 23 جوان 1919، بدأ نضاله في حزب الشعب الجزائري PPA عاش أحداث 8 ماي 1945، وقد نجا من الأسر بعد إكتشاف المنظمة الخاصة وساهم في تأسيس اللجنة الثورية وجبهة التحرير، وبعد الاستقلال إستقر بالمغرب ثم عين على رأس المجلس الأعلى للدولة، إغتيل في عنابة 29 يونيو 1992، ينظر: محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص15.

(1) عمار عمورة، موجز تاريخ...، المرجع السابق، ص184.

(2) إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، ج2 ، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص75.

(3) أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر**، منشورات دار الآداب، لبنان ، ط2، 1979، ص96.

(4) عمار عمورة، موجز تاريخ...، المرجع السابق، ص184،185.

المنطقة الأولى: (الأوراس) ويشرف عليها: مصطفى بن بولعيد. ونوابه: شيحاني بشير وطاهر نويشي ولغرور عباس.

المنطقة الثانية: (شمال قسنطينة) عين على رأسها: مراد ديدوش ونوابه: يوسف زيغود والأخضر بن طوبال.

المنطقة الثالثة: (القبائل) عين على رأسها: كريم بلقاسم ونوابه: عمر أو عمران وزعموم ومحمدي السعيد.

المنطقة الرابعة: (الجزائر العاصمة) عين على رأسها: رابح بطاط ونوابه: سويداني بوجمعة وبوعجاج وبوشعايب.

المنطقة الخامسة: (وهران) وعين على رأسها: العربي بن مهيدي ونوابه: ابن عبد المالك وبوصوف وبن علا وفرطاس.[1]

أما مصالي وأنصاره فقد رفضوا الإندماج في جبهة وجيش التحرير الوطني وأسسوا الحركة الوطنية الجزائرية التي أصبحت عدو وخصم جبهة التحرير الوطني أثناء كفاحها المسلح. إلا أن البعض من أعضائها تدارك الأخطاء وإنضم إلى الثورة[2].

لقد تمت تلك الترتيبات المشار إليها، دون أن يشعر المستعمر بما يجري ويخطط وقد ساعد على ذلك، الوضع الذي كانت تعيشه الأحزاب الوطنية حيث كانت حالتها التنظيمية متدهورة، فكان الفرنسيون مطمئنين للشتات والإضطرابات، التي تعاني منها تلك الأحزاب ظانين أنها هي مصدر الخطر الوحيد، فساعد ذلك على نجاح التحضيرات السرية، حتى إطلاق الرصاصة الأولى[3].

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص66.
(2) عمار عمورة، موجز تاريخ...، المرجع السابق، ص185.
(3) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص70.

3- إندلاع الثورة التحريرية (العمليات والمكاسب) :

في يوم الإثنين من اول نوفمبر 1954م، إنطلقت الثورة في كافة جهات الوطن حيث قام الثوار بالعديد من العمليات ولم يكن الهدف من ذلك، إحداث المزيد من الخسائر والضحايا وإنما كان الهدف يتمثل في مفاجأة الإدارة الاستعمارية وزرع الرعب والخوف في قلوب المستعمرين[1]، فكان لهيبها قد أحرق معظم مناطق الجزائر (ولايتها)[2].

ففي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل (أول نوفمبر) الموافق لـ 6 ربيع أول 1374هـ، حدث الإنفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الإستقلال [3].

التي كانت الأمة تنتظره بفارغ الصبر، وهكذا تمكنت الثورة من فتح واجهتها الأولى[4]، كما هو مخطط لها واستطاعوا أن يباغتوا القوات الفرنسية ويخلقوا الرعب في نفوس الأوروبيين المعمرين الذين كانوا يعتمدون على الجيش الفرنسي لتوفير الأمن[5].

ففي ليلة الفاتح نوفمبر قامت الهجومات في المناطق الخمس وجاءت كالتالي:

أ ــ **المنطقة الأولى(الاوراس)**:كانت العمليات التي تمت بها هي:

إكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة، عزل المجاهدون بمدينة «آريس» تمام بقية الوطن، بعد أن حاصروها من جميع الجهات، كما عزل المجاهدون قرية «تكوت» بالقرب من "آريس"، حاصروا قوات الدرك بها وقد إمتدت العمليات إلى باب الصحراء وشملت خاصة مدينة بسكرة ، التي وقعت بها ست عمليات.[6]

---

(1) يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، (دون تاريخ)، ص125.

(2) مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، تقديم: بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1984، ص89.

(3) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص70.

(4) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (دون تاريخ)، ص194-195.

(5) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر (من البداية إلى غاية 1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص380.

(6) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص76.

وفي بسكرة هاجموا ثكنة سان جرمان وإنطلقت النيران وأصيب حارسها، وألقيت قنبلة جارفة على مركز التجارة فإشتعلت فيه النيران وإنسحب الثوار مخلفين وراءهم فوضى ودمار[1].

ب ــ المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني):

هاجم الثوار بعض الثكنات ومراكز الشرطة في مدينة سمندو، ومدينة لخروب وغيرها[2].

وتم إطلاق النار على مركز الدرك بدون نية إحتلاله وأطلق النار على حارس مستودع الوقود في مدينة كوندي (سمندو)، أما في سان ميشال فتم تجريد حرس البلدة من سلاحهم وفي الحروش تم تخريب سكة قطار الونزة ومهاجمة مواقع حراس الغابات، فضلا عن مستودعات الفلين وقطع أعمدة الهاتف خاصة، وقد إستعانت هذه المنطقة ببعض الأسلحة التي جاءت بها من منطقة الأوراس المجاورة[3].

جـ ــ المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى):

تركزت العمليات خاصة في مدينتي العزازقة وذراع الميزان في مدينة «العزازقة» هاجم الثوار ثكنة الدرك، وأحرقوا مخزنا لجمع الفلين فالتهمته النيران، و«وتيغزيرت» داهموا ثكنة الدرك أما في (برج منايل وتادمايت وتيزي غنيف) فقد أبان الثوار عن وجودهم وهاجموا عدة مراكز للفرنسين وألحقوا بها أضرارا مادية جسيمة، كما قتلوا اثنين من حراس الحقول أحدهما «بذراع الميزان» والثاني «تيزي ثلاثة» وقلعوا عدة أعمدة للنور، وقطعوا الأسلاك الهاتفية، فانقطعت المواصلات الهاتفية بين عدة مراكز كالعاصمة وتيزي وزو مثلا[4].

---

(1) محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة، نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص17.

(2) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص76.

(3) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص88.

(4) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص76،77.

د ــ المنطقة الرابعة (الجزائر):

هاجم الثوار دار الإذاعة بثلاثة قنابل إنفجرت إحداها وأحدثت أضرار ولم تنفجر الأخرتين، كما تم مهاجمة مستودع موزي لزيت البترول وأشعلوا فيه النار[1]، وفي مدينة بوفاريك هاجم الثوار مستودع الفواكه وبلغت خسائره حوالي 30 مليون فرنك، وهاجمو أيضا ثكنة عسكرية بقيادة أوعمران[*] وغنموا منها حوالي أربع مسدسات وستة بنادق وإلتحقوا بالجبل وهاجموا معمل الورق في بابا علي وأشعلوا فيه النار[2].

هـ ــ المنطقة الخامسة (وهران):

إستهدفت العمليات مطارا للحلف الأطلسي بطفراوي (في وهران) لإضرام النار فيه، لكن العملية لم تنفذ، كما إستهدفت الإستلاء على الأسلحة الموجودة «بثكنة 66 للمدفعية» بحي الكمين بوهران[3].

وتخريب السكة الحديدية على خط وهران ــ العاصمة، أما في الظهرة هاجمت مجموعات مسلحة ضيعتين وقتل أوروبي. وتم أيضا بالقرب من البلديات المختلطة صرع حارس وتجريده من سلاحه، أما بمنطقة سيدي بلعباس هاجم أحمد زبانة مقر إدارة الغابة وقتل حارس وحاولت مجموعة أخرى إخراج قطار وهران ــ عين تيموشنت من سكة، وقد فقدت المجموعة أحد رجالها متأثرا بجراحه[4].

أما بالنسبة لمنطقة الجنوب، فيقول السيد عمر صخري بأن السيد: «محمد ولد الحاج كان موجودا في واد سوف أو يشرف على تحضير أول نوفمبر..... لكن ألقى عليه القبض قبل أول نوفمبر الشيء الذي قطع الصلة بين المناضلين والقيادة..... وما معركة السابع عشر نوفمبر 1954م (التي وقعت بسوف)إلا شاهد على ذلك.....»[5].

---

(1) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر.....، المرجع السابق، ص126.

(*) أوعمران: ولد بالقبائل 1919، انظم إلى حزب الشعب بعد إنشقاق MTLD وقف مع المصاليين، ثم أصبح نائب لكريم بلقاسم ثم قائد للولاية الرابعة، وكان عضو في المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس، ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص190.

(2) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر.....، المرجع السابق، ص127.

(3) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص77.

(4) محمد حربي، المرجع السابق، ص20.

(5) محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص77.

لهذا ثار الشعب الجزائري وقام بثورته في الفاتح نوفمبر وقد نجم عن هذه الأحداث مواقف وردود فعل فرنسية مختلفة ومتعددة والتي سوف نتطرق إليها بنوع من التفصيل والتحليل[1].

(1) أحسن بومالي، إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (دون تاريخ)، ص14.

الفصل الثاني

المواقف الفرنسية السياسية المختلفة من إندلاع الثورة التحررية

1- موقف الإدارة الإستعمارية الفرنسية

أ- موقف الإدارة الإستعمارية والكولون في الجزائر.

ب- موقف الإدارة الفرنسية في الميتروبول.

2- موقف الصحافة الفرنسية

أ- موقف الصحافة الفرنسية في الجزائر.

ب- الصحافة الفرنسية في فرنسا.

3- موقف النخب الفرنسية المثقفة.

4- موقف الرأي العام الفرنسي (الأحزاب، المنظمات، الجمعيات المدنية)

إن العمليات الموزعة في كامل التراب الوطني التي حدثت في ليلة أول نوفمبر والتنسيق المحكم، أدت إلى حدوث موجة من الهلع والرعب، في أوساط الفرنسيين تجلت من خلال البلبلة والاضطراب الذي ميز بعض تصرفاتهم، فانهالت برقيات النجدة على مقر الحاكم العام الفرنسي من كل جهات الوطن[1].

لذلك تفاجأ الفرنسيون، شعبا وحكومة بالثورة بل اعتبروها إرهابا ونسبوها إلى تردي الأوضاع الإجتماعية واصفين إياها بالتمردات وأعمال الشغب لذلك رفضوا الاقتراحات والخيارات التي جاءت بها الثورة الجزائرية[2].

وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف المواقف بالتحليل والتركيز.

1 ــ موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية:

أ- موقف الإدارة الاستعمارية والكولون في الجزائر:

في صباح أول نوفمبر صدر أول بلاغ رسمي من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر السيد " روجيه ليونار" تعرض فيه للخسائر التي لحقت بجنوده من طرف جماعة من الإرهابيين حسب قوله.

البلاغ الرسمي: «حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية وعلى الأخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها الثلاثين عملية قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين..... وقد نجم عنها قتل ضابط وجنديان في مدينتي خنشلة وباتنة، وجنديان من حراس الليل بمنطقة القبائل، وكذا أطلق الرصاص على مركز الجندرمة، وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا ولكنها لم تسبب أضرارا، سوى في مخازن شركات الحبوب بالبليدة، وبوفاريك، وشركتي سليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل ... والحاكم العام يؤكد أنه قد إتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات السريعة اللازمة لمجابهة هذه الحالة والتي هي بين أيدي القائد العام حيث يجري في تنفيذها..... كما استدعينا بعض القوات الإحتياطية.

(1) محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص78.

(2) بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830ــ 1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص23.

لتدعيم قواتنا بمنطقة الحوادث في الحال وضمان الأمن للقضاء على الأقلية المجرمة..... قد ساده بجميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب..... » [1].

وأصدرت إتحادية «رؤساء بلديات القطر الجزائري» توصية وقدمت طلبا إلى الحاكم العام الفرنسي تطلب فيها منه خنق التمرد قبل استفحاله.

فالخنق ثم الخنق!، ولم يشاركهم زملائهم المسلمون، رؤساء المراكز البلدية في هذا النداء إلى الخنق ثم الخنق والمطالبة بتكوين فرق الحماية: «إننا لنتجه إلى الولاية العامة فحسب، بل نستغيث بباريس لاتخاذ الإجراءات الصارمة والتدابير الحازمة»

وفي اليوم التالي صرح روجيه ليونار الحاكم العام في الجزائر في ندوة صحفية ذكر فيها للصحفين: «..... يبدو أن هؤولاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة ضمن الحلف المغربي الفرنسي، حيث أن ملف الجزائر أبيض فارغ لا مظالم فيه.....»[2].

إن هذا التصريح أراد من خلاله الحاكم العام، أن يفصل الشعب عن ثورته، بأن جعل ما يجري في الجزائر، ما هو إلا إنعكاس للثورة التونسية وبترخيص منها فما هي إلا إنتفاضة تستمر أياما قليلة، ثم تعود الأمور طبيعية وذلك حتى يصدق الشعب الجزائري، والرأي العام العالمي، بما يدعيه الحاكم العام الفرنسي، بأن ما يحدث في الجزائر ليست ثورة وطنية[3].

أما جاك "شوفالييه"[*] رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحزب فقد صرح في خنشلة يوم 02 نوفمبر 1954م:

«إن الحكومة لا تقبل بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ».

كما صرح « بريفي» (والي) الجزائر، تريمو Trémaud في المجلس العام (Conseil général):

---

(1) إدريس خيضر: المرجع السابق، ج2، ص77،78.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على عزة نوفمبر وبعض مآثر الفاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص88، 89.

(3) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص80.

«إن هذه الإعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئون».

وفي السادس نوفمبر صرح المتحدث باسم الولاية العامة في مؤتمر صحفي فقال: «إذا كنا لا نستطيع الآن أن نعبر عن تفاؤل مفرط، فإننا نستطيع بعد خمسة أيام فقط من إستعمال الإرهاب في الجزائر، أن ننظر إلى الوضع بثقة. ولذلك أن الشرطة قامت بعمل جبار، لا نود أن نبوح بتفاصيله الآن، حتى لا نعيقها في عملها، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول إن أغلب المحركين والمسؤولين هم الآن رهن الإعتقال، وفي عجز تام عن مواصلة تصرفاتهم الإجرامية »[1].

وفي 10 نوفمبر بعد معركة وقعت بالأوراس صرح ساربير القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية الإستعمارية بالجزائر قائلا: «إن الأوراس يوشك أن يصبح مركزا سياسيا لحركة التمرد لذلك أضحت عملية تطهيره ضرورة حتمية»[2].

ويمكن أن نضيف إلى هذه المواقف الصادرة من المسؤولين الفرنسيين، موقف المعمرين حيث كان وقع إندلاع الثورة على المستوطنين لا يوصف فقد كان كالصاعقة بالنسبة لهم، خاصة أن أهداف هجومات الإنطلاقة تركزت على مراكز وجودهم، فزرعت الرعب في أوساطهم وهزت جذور تغلغلهم وسيطرتهم على البلاد[3].

(*)جاك شوفالييه: ولد في 1911 تولى مسؤولية رئيس بلدية الأبيار وعمره 30 سنة، ثم نائب سنة 1946، وكان من أنصار الجزائر فرنسية لعب دورا هاما في وقف عملية الإغتيالات والتخريب لمنظمة الجيش السري، إعتزل السياسة بعد الاستقلال 1971م، ينظر عاشور شرفي، **قاموس الثورة (1954-1962)**، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص211.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص90،91.

(2) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص81.

(3) علي كافي، المصدر السابق، ص59.

أما عن موقف المعمرين الأوروبيين بالجزائر من الثورة، فقد عبر عنه المعمر الكبير(هنري بورجو) بقوله: «يجب البحث عن هذا الفساد أيضا، كان إلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة المعروفين، ويكفي أن تتخذ إجراءات أمن مشددة ، كما أنه ينبغي لي توجيه ضربة قاسية إلى هذه الحفنه من المهجرين.... وعلى المنظمة (جبهة التحرير) أن تطأطئ رأسها»[1].

وتوجد كذلك فئة مكونة من كبار الإقطاعيين الذين كانوا يتقاسمون السلطة ولا يعترفون بالولاء للوطن الأم إلا عندما تملي عليهم ذلك مصالحهم كمجموعة ألفت العيش على حساب الآخرين حتى لو كانوا من أبناء جنسهم مع العلم أن هذا الصنف. له جنسية واحدة على الرغم من إنتماء أفراده رسميا إلى فرنسا وبحكم وضعه الإجتماعي كان يتتبع الأحداث السياسية حتى أن ممثله سواء بالمجلس الوطني الفرنسي أو ما يسمى بالهيئات الجزائرية، كانوا ممن يمكن وصفهم بصانعي الأحداث التي توجه مصير الجزائر الفرنسية، لأجل ذلك فإنه كان مدركا للحقيقة وعارفا بأن ما وقع ليلة الفاتح نوفمبر ليس إرهابا ولا عصيانا ولا خروج على القانون ولكنه عمل سياسي مبني على أسس واضحة ترمي إلى تحرير البلاد بكامل أجزاءها[2].

لأنهم لم يظنوا يوما أن هذا الشعب المستعبد يثور ضدهم خاصة في المناطق الجبلية في الأوراس حيث حوصرت "إشمول" وبلدة "آريس" وفي "جرجرة " حوصرت قرية "بغلية" و"سيدي داوود" ، يصرخون مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين الأسلحة والدرك والحماية من الإرهابين، وعلامات الوهن بادية في أوساطهم ويخافون تجدد الحريق.

وعليه إتفق المستوطنون الأوربيون الذين يمثلون الجناح اليميني موقف واحد هو الخوف ووصف الثورة بالإرهاب [3] .

(1) محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص83.
(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها...، المرجع السابق، ص87.
(3) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص96.

أما الفئة الثانية وهم اليساريون الذين كانوا ينددون بالإستغلال والإضطهاد، كأعمال لا إنسانية ولكنهم يعارضون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا مستعملين تارة الأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة ومتذرعين تارة أخرى بضرورة صيانة الإنجازات الحضارية التي حققتها فرنسا خلال ليالي الإستعمار الطويل.

وبالنسبة لهذا الصنف فإن الفاتح نوفمبر محاولة أخرى من عشرات المحاولات التي قام بها أبناء الجزائر[1]، والتي أرجعوها إلى الحالة المادية السيئة في الجزائر، والأجور المنخفضة والمعيشة الغالية وهذا ما تجلى بوضوح في موقف رجال الدين النصرانيين الذين ينتمون إلى اليسار، حيث أكدوا على أن أحد شروط السلم هي العدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر والبؤس والبطالة، وضرورة رفع مستوى المعيشة، فالكاردينال دوفال أحد رجال الدين النصرانيين في الجزائر أصدر ومساعداه في وهران وقسنطينة بيانا على الوضع في البلاد فقال: «إن أحد شروط السلم هي العدالة الإجتماعية ... كما لا ننكر الصعوبات التي تعترض الذين يعتكفون على تحسين مصير المستضعفين من الفقراء والمساكين ...»

وقد علق على هذا البيان مولود قاسم قائلا: «وكأن هذا كل المشكل والسلام، ولم يوضح لنا ما نوعية هذه الجهود التي بذلت وأين عكف هؤلاء العاكفون على تحسين مصير المستضعفين... ولا إزالة هذا البؤس وذلك الوضع المأسوي» [2].

ومن أجل ذلك أخذوا يبذلون المحاولات والمساعي بمختلف الوسائل والأشكال لتحقيق أغراضهم الإستعمارية فقاموا بتأسيس "منظمة اليد الحمراء الإرهابية" عام 1956 على نطاق واسع، واستحدثوا لها فروع في أوروبا وتجسد نشاط هذه المنظمة في إدخال الرعب والفزع بين الأفراد والهيئات التي تؤيد فكرة الإستقلال من خلال الإغتيالات وأعمال الشغب والتخريب، كما كونوا ميليشيات مسلحة للتصدي للثورة وتتبع مناضلي جبهة التحرير[3].

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص88.
(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص96-98.
(3) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص438.

ب- موقف الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الميتروبول :

لقد جاءت ثورة نوفمبر 1954م بمثابة مفاجأة بالنسبة للسلطات الفرنسية لأنه تم التحضير لها في سرية كبيرة[1]. لذلك فإن القلق والإضطراب كان طابع الجو الذي عاشته السلطات الفرنسية بعد إندلاع الثورة ، خاصة أن الحوادث الدامية تجري في كل مكان من تونس ومراكش وآثار هزيمة ديان بيان فو في الفيتنام ماتزال آثاره على الشعب الفرنسي[2].

إضافة إلى أنه أتهم رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" الدولة المصرية على أنها وراء ذلك، حيث وجه إنذار لمصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين ولمح في الأخير إلى إمكانية إتخاذ إجراءات ردعية ضدها، حيث قال : «لقد حان الوقت أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤوليتها»[3].

لم يكن في وسع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة نوفمبر والتستر على وقائعها وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وفي المنشآت الإقتصادية والعسكرية، لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، مع التقليل من أهميتها وخطورتها وذلك لطمأنة الدوائر الإستعمارية العالمية والفرنسية، وعلى رأسهم المعمرون الفرنسيون في الجزائر.

فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية في باريس بلاغا جاء فيه: «وقعت عدة عمليات مسلحة هذه الليلة، في نقاط عدة من التراب الجزائري وهي ناتجة عن أعمال فردية، أو مجموعات صغيرة منعزلة ولقد إتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر ووضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة، وأن الهدوء يخيم على مجموع السكان»[4].

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص404.
(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص293.
(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص24.
(4) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958)، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص125.

وفي تقرير لفرانسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي حول الوضع في الجزائر، وبعد عرض الوضع في الجزائر، أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسله للجزائر من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية[1].

لقد قررت السلطات الفرنسية إتخاذ التدابير للقضاء على هذا التمرد والوسيلة الوحيدة التي ينبغي الإعتماد عليها هي الحرب [2].

فجاء على لسان ميتران في تصريح آخر له في 5 نوفمبر 1954م:

«إن الجزائر هي فرنسا من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد، وبذلك فهي أمة واحدة، هذا دستورنا وتلك إدارتنا».

وفي إجتماع في وزارة الداخلية قال فرانسوا حينما كان يقرر سياسة الإصلاح والتطور، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية حيث قال: «لا يمكن أن يكون هناك إحتجاج (وطني) جزائري لأن الحكومة من واجبها المحافظة على الوحدة الوطنية ولن توافق على الإنفصال، وأن الإحتجاجات لا تكون مقبولة إلا في إطار الأمة الفرنسية»[3].

على الرغم من أن ميتران كان عنيفا وشديد اللهجة ضد ما يسمى عندهم بالإرهاب إلا انه حاول أن ينقل الأحداث كما وقعت في أول ليلة نوفمبر حيث قال: «بأن إختيار الوقت والأهداف المقصودة يدل على أن هناك أيدي خفية منظمة ضد أهدافنا العسكرية في الجزائر»[4].

نفس الجواب كرره وزير الداخلية الفرنسية موريس بورجيس يوم 13 ماي 1955م قائلا: «لا يمكن لفرنسا البحث عن المحدث في الجزائر ولا وجود لمحدث سواءا في الداخل أو الخارج »[5].

---

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص80.
(2) عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، لبنان، (دون تاريخ)، ص45.
(3) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص80،81.
(4) ادريس خيضر ، المرجع السابق، ج2، ص99.
(5) علي كافي، المصدر السابق، ص58.

وقد جاء كذلك في تصريح نفس وزير الداخلية في نوفمبر 1954م، بخصوص الثوار الجزائريين حيث قال: «لقد تناسوا أنه وراء الحكومة كل الفرنسيين سواء كانوا من فرنسا أو من الجزائر، يجب أن يتحدوا للدفاع عن الحقوق الواحدة: الأرض، الوحدة، الجمهورية أخيرا .... كنا نريد تطبيق سياسة ديمقراطية إجتماعية ولما وصلنا إلى مرحلة تنفيذها عن طريق الدولة، وهذا ما يخشاه هؤلاء الإنفصاليين ». ويسترسل قائلا: «بتسرعهم هذا إختاروا ليلتهم الدامية وبتصرفهم هذا قد ساهموا في تعزيز موقفنا. وبالتالي فإن الحكومة قد إتخذت كل التدابير اللازمة، وقوات عسكرية قد أرسلت لتوزع حيث الأماكن الملائمة على كل التراب الجزائري، الجيش والشرطة يشددون حلقة الحراسة والمراقبة، حزب إختار الحرب المسلحة ضد أمة قد ذاب عدد كبير من زعماء العصابات قد أوقفوا».

كما صرح كذلك في اليوم نفسه حول المفاوضات مع الثوار، فقال: «إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب »[1].

وفي تصريح لنفس الوزير، للإذاعة الفرنسية قال فيه: «إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين، فقد إستفزوا ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية، وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر رأي العام الدولي عشية إنعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون وذلك أن الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف بأية سلطة أخرى غير سلطتها»[2].

وفي أثناء توضيحه لمبادئ سياسته الجزائرية، قال ميتران: «يجب القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية، والفصل بالقوة بين المتمردين والأغلبية العامة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم»

واصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس بمابلي: [3]

(1) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص81.
(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص126.
(3) محمد لحسن أزغيدي ن، المرجع السابق، ص82.

«هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم، ولكن الشعب لم يتبعهم وقد إتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة وسنواصل إتخاذ الإجراءات الصارمة، وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه، فإعتمدوا على الحكومة، وعلي بالذات....لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها »[1].

إذن لقد حاول الإستعمار الفرنسي أن يقلل من أهمية الثورة، ويعمل على تشويه الحقيقة، وإستعمال أسلوب التهديد بواسطة التصريحات المتعاقبة ليثبت الشك في نفوس المواطنين، ويفصل الثوار عن الشعب[2].

لقد سلكت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة ورغم إختلاف توجهاتها وقناعتها الإيديولوجية مبدأ القوة والقمع إتجاه الثورة [3].

ومما يتقدم يتضح أن الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية، ومن مجاهديها الذين قاموا من أجل إستقلال الجزائر وحريتها، فكان رد المستعمر الحاقد على الحرية وطلابها، أن واجه الثورة بكل عنف وحقد [4].

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص125،126.
(2) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص100.
(3) لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية**، دار البصيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص34.
(4) محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص83.

2- موقف الصحافة الفرنسية :

عندما إنطلقت شرارة نوفمبر سخرت السلطات الإستعمارية الفرنسية في حربها غير المتكافئة مع الثورة الجزائرية إلى جانب قوتها العسكرية، كل قواها الإعلامية من أجل زعزعة الثورة والقضاء عليها في المهد ولأن الصحافة المكتوبة الفرنسية كانت أهم وسيلة إعلام آنذاك وكان لها باع طويل في متابعة أحداث الجزائر والدفاع الدائم والمستميت عما تعتقده بحقوق الفرنسيين عموما والمعمرين خصوصا، فإن هذه الصحف تابعت أحداث الثورة وقدمتها من خلال وجهة نظرها وأحكامها المسبقة [1].

أ- موقف الصحافة الصادرة في الجزائر :

كانت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمرين، لهذا فقد كانت المنبر الذي من خلاله يدافع فيه هؤولاء المعمرين عن مصالحهم ووجهات نظرهم والصفة التي ميزت هذه الصحافة عن الصحافة التي تصدر في باريس، كانت الحقد والكره لكل ما يمت للجزائريين من صلة، وبعد إندلاع الثورة التحريرية، باشرت هذه الصحافة حملة شرسة في واجهات جرائدها بإثارة الغضب في أوساط الجالية الأوروبية المسيحية وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر بالإسراع في القضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها، بتوفير كل الإمكانيات العسكرية والبشرية والمادية [2].

ولقد سعت هذه الصحف بعناوينها المختلفة إلى تحقيق هدفين أساسين هما الدعوة إلى إلتزام الهدوء، منح الثقة للسلطات المختصة للقضاء على الأعمال الإجرامية، ومن جهة ثانية جاءت تلك العناوين كترهيب ووعيد موجهين لقادة وأعضاء جبهة التحرير الوطني ومذكرة بقوة فرنسا وعظمتها[3].

---

(1) أحمد حمدي، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام ومهامه أثناء الثورة، مطبوعات القصبة، الجزائر ،(دون تاريخ)، ص259.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص128.

(3) محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها ...، المرجع السابق، ص90.

والملاحظ أن أحداث أول نوفمبر، قد دفعت الصحافة الفرنسية، للتقرب أكثر من بعضها مقلصة الفوارق فيما بينها، وقد كان لهذه الحملة الأثر الكبير على ردود فعل الحكومة المركزية في باريس، التي وجدت في مواقف هذه الصحافة، السند القوي والدرع الحامي، وكانت أحداث نوفمبر سببا في ذلك التقارب والتحالف الذي ظهر بين الحكومة المركزية بباريس والمعمرين الذين كانوا قبل هذا التاريخ قد جعلوا من الصحف التي تصدر في الجزائر منابر لتوجيه إنتقادات لاذعة لهذه الحكومة، وتشجيع تيار المنادين بالإنفصال أو الإستقلال بالجزائر الأم[1].

أما الصحافة الأوروبية اليمنية الصادرة في الجزائر أمثال Dépêche Algérienne وjournal d'Alger وécho d'Alger إلخ..... فأجمعت بصوت واحد على وجوب خنق التمرد ومحاربته بكل الوسائل وطلبت من الصحف السيارية الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري والمعروفة بتلاعبها بالألفاظ أمثال الجزائر جمهورية républicain Alger بالخبز والعمل. لحل مشكل الثورة، وكأنما الشعب الجزائري ليس لديه كرامة ولا شخصية[2].

فنجد صحيفة صدى الجزائر اليمنية المتطرفة Le Cho D'Algeria التي رأت العمليات العسكرية على أنها إرهاب وقامت على تحريض الإدارة الفرنسية على إنزال أشد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم الإرهابية[3].

في المقابل نجد جريدة صدى وهران Le cho D'Oron قد خصصت حيز كبير للندوة الصحفية التي عقدها "روجي ليونار" حاكم الجزائر العام والتي نسب فيها الثورة إلى أطراف خارجية.

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص128.
(2) عمار عمورة، موجز تاريخ ...، المرجع السابق، ص204.
(3) ABDELMAJID MERDES.**le jour d'après le ler novembre 1954, la nuite rebelle**, édition alger, 2004, page09.

ويتبين من هذه التصريحات والكتابات أن الجرائد اليمنية تسير على صوت واحد وموقف واحد وهو ضرورة إستخدام القوة والعنف للضغط والقضاء على تلك الأعمال الإرهابية.

أما في المقابل نجد الصحافة اليسارية الفرنسية كذلك تحدثت عن العمليات العسكرية لليلة الفاتح نوفمبر1954م حيث نجد "جريدة الحرية " تكتب بتاريخ 02 نوفمبر من سنة 1954م تحت عنوان ضخم وبحروف كبيرة "إعتداءات في الجزائر خلال الأمس" مع العلم أن كلمة إعتداءات تعرفها القواميس الفرنسية على أنها تصرفات إجرامية يعاقب عليها القانون حيث جاءت الجريدة بمقال لصاحبه "كرد بردية" يتساءل فيه إذا لم تكن الشرطة الإستعمارية هي التي حاكت مؤامرة أول نوفمبر لتخلق ذريعة تحطم بها الحركة التحررية[1]، كما أن جريدة "العامل الجزائري" التي تمثل على لسان الحال للنقابة الشيوعية قد كتبت في إفتتاحها ،

وفي صلب المقال تقول الجريدة "..... إن الشعب الجزائري يريد العمل والخبز وليس القنابل والرشاشات ...." ليكون السطر الأخير كالتالي: «.....العمل والخبز هذا ما تريده الطبقة العاملة في الجزائر.....»

أما المقال الأكبر فكان على الصفحة الأولى بعنوان «الأجور المنخفضة والمعيشة الغالية » وكأن الثورة الجزائرية هي ثورة مطالب إجتماعية[2].

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص99.
(2) نفسه، ص132.

ب- الصحف الصادرة في فرنسا :

حيث نجد تنافس شديد بين الصحف الفرنسية حول من أمضى بيان أول نوفمبر فها هي ذي جريدة «لوفيقارو» تفتخر بفوزها بعنوان طويل وعريض تقول فيه: "..... إننا نعرف الآن من هم المسؤولين عن هذه الإعتداءات "، بعد أن بلغها بيان أول نوفمبر مكتوبا دافعا هذا الأمر اياها على الحرص على ذكر تفاصيل الأحداث التي جرت في القرى والمداشر من حيث أن هذه الإعتداءات شملت البلاد من شرقها إلى غربها.

كما عادت «لوموند» في اليوم التالي على الموضوع بمقال طويل على الصفحة الأولى معبرة عن خيبة الأمل المنجرة عن إنتهاء فترة الهدوء الذي كان الفرنسيون كلهم يشيدون بها في تصريحاتهم وكتاباتهم حيث تقول «لوموند»: «فلاقة تونسيون، أم وطنيون جزائريون، أم هي بادرة عربية »، وهكذا تعكر ذلك الهدوء الذي كان الكثير من المواطنين يظنون أنه أمنا دائما[1].

وكانت الصحافة الفرنسية تطالب بالضرب على الرأس حتى ينهار باقي الجسد وأشادت بإرسال وحدة عسكرية إستخبارتية من المضليين، وهو ما يميز الوضع في غياب دلائل صريحة عن خلفيات أحداث نوفمبر ومفتعليها وقد تراوحت أصداء الصحافة بين غير مبال ومتحمس لإفشالها مثل:

- صحيفة Aurore بعنوان "الإرهابيون يبدؤون عملهم في الجزائر".
- صحيفة Le figaro بعنوان "مؤامرة إرهابية في الجزائر".
- صحيفة Humanité بعنوان "أحداث خطيرة في الجزائر"[2].

لقد ركزت الصحف اليمنية واليسارية الصادرة في فرنسا على وجوب خنق الثورة ومحاربة التمرد بكل الوسائل ماعدا أنها على عكس الصادرة في الجزائر دعت الطبقة السياسية الفرنسية على التحريض الخارجي من المعسكر الشيوعي وبالأخص مصر[3].

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص133،134.

(2)ABDELMAJID MERDACI, opcit , p149.

(3)عمار عمورة، موجز تاريخ ...، المرجع السابق، ص204.

وهكذا نجد الصحافة الفرنسية ذهبت تغذي نوازع القمع والإرهاب وتسطر له وتعمل على بث الأفكار العنصرية وتجنيد الأوربيون ضد أبناء الجزائر والثورة الجزائرية[1].

(1)عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، ج1، المرجع السابق، ص425.

3- موقف النخبة الفرنسية المثقفة :

حقيقة أن بعض المثقفين الفرنسيين ساندوا نضال الشعب الجزائري من أجل تحقيق الإستقلال والحرية، والبعض الآخر لم يكتفوا بعدم المساندة والسكوت والتحفظ بمبادئهم فقط، بل أعلنوا عن حقيقة فلسفتهم المتمثلة في العداوة والعنصرية ضد حرية الشعب الجزائري، أما المثقفون الذين يؤمنون بفلسفتهم السياسية فقد إلتزموا بمبادئهم ودافعوا عنها منذ الحرب العالمية الثانية حتى الثورة الجزائرية[1].

يعني يوجد من المثقفين من وقف ضد الثورة الجزائرية ويوجد كذلك منهم من كان له موقف معتدل إتجاه ثورة نوفمبر[2].

ومن بين المثقفين الفرنسيين المثقفون اليساريون الذين إختلفوا في رأيهم وتعبيرهم إتجاه القضية الجزائرية، والذين كانت لهم علاقة عمل وصداقة مع سارتر.

والحقيقة أن هناك بعض المثقفين الذين أعلنوا عن حقيقة أفكارهم وفلسفتهم المتمثلة في العداوة والعنصرية ضد حرية الشعب الجزائري، و خاصة ألبير كامو "ALBERT CAMUS" وهو مفكر أدبي و فيلسوف فرنسي ولد بالجزائر سنة 1913م من طبقة فقيرة، ترعرع في حي بلكور بالعاصمة حيث كان يعتز بالثقافة والحضارة الفرنسية في الجزائر، ومن أهم كتبه نجد الغريب "L'ETRANGER" والطاعون"LAPESTE" وهي مرآة عاكسة عن فلسفة الأقدام السوداء في الجزائر والفكر الأوروبي عامة[3]، كامو المفكر السياسي الذي يمثل النزعة الذاتية الأوروبية في الجزائر، حيث إنظم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وفعلا فإن موقف كامو من المقاومة وفلسفته المنافية للعقل وكتاباته الثورية، كل هذه الأشياء طبعته بصبغة إنسانية في الأواسط اليسارية وجعلت منه رجلا ذا شهرة يحكم على الأمور بالوعي العقلي.

---

(1)عبد المجيد عمراني، جان بول..... المرجع السابق، ص52.
(2)عمار عمورة، الجزائر بوابة...، ج1، المرجع السابق، ص425.
(3)عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية(1954-1962)**، مطبعة دار الشهاب، الجزائر، (دون تاريخ)، ص73.

حقيقة أن الثورة الجزائرية جعلت كامو في مشكلة عويصة أمام شعبه "الأقدام السوداء" خاصة والجالية الأوروبية في الجزائر عامة، وكذلك أمام عدالة "الجزائر الفرنسية"[1].

وبعد عملية ملعب سكيكدة 1955م كتب كامو للحزب الشيوعي الجزائري قائلا بأنه يائس من الوضع المتدهور.

إن كامو الذي كان ينتقد الإدارة الفرنسية وتاريخها في الجزائر وعدم إهتمامها بالسكان الأصليين. ها هو الآن ينتقد ويندد بشدة عمليات جبهة التحرير الوطني، حيث يرى بأن الحل الوحيد لحل ما يسمى "بمشكلة الجزائر" هو خلق فيدرالية جزائرية تنظم المسلمين والأروبين ويخضعون للقانون الفرنسي والذي يقوم بحماية الجزائر.

وهنا نلاحظ أن كامو تجاهل أهداف ومطالب جبهة التحرير الوطني المتمثلة في الإستقلال والحرية.

حقيقة أن كامو كان يؤيد ويساند فكرة "الجزائر الفرنسية" حتى ولو كان بتعذيب وقتل آلاف الأبرياء من المسلمين، حيث أيد مجيء ماندس فرانس (Mendes France) في 1955م إلى الجزائر وذلك لتحقيق أمنيته وأحلامه وقال بأنه هو الرجل المناسب الذي يقوم بحل المشكلة الجزائرية ويعمل على العودة للنظام والقانون الفرنسي[2].

ولا يفوتنا كذلك إلى الإنتقاد الشديد الذي وجهه "ألبير كامو" إلى السلطات الفرنسية على إغتيال الأبرياء من المسلمين قد كان له صداه يوم 12 ديسمبر 1955م، وقد كانت دعوة "كامو" إلى هدنة مدنية عبارة عن طعنة موجهة لسياسة فرنسا في الجزائر وخاصة أنه كان على علاقة وثيقة بالمناضلين عمار أوزقان ومحمد لبجاوي وهما من الشيوعيين المؤيدين للثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائري[3].

---

(1) عبد المجيد عمراني، جان بول.....، المرجع السابق، ص52-56.
(2) نفسه، ص55-57.
(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص414.

وقد أصبحت المسألة مثار لإنقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار على المشكلات الإستعمارية بل إنضمت كثيرا إلى معارضة الحرب وكان أشهر صدور بيان عن مائة وواحد وعشرون شخصية يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي.

أما المفكر الثاني الذي سنتطرق له هو فرانسيس جونسون الذي يختلف تمام الإختلاف عن ألبير كامو ، جونسون كان صديقا حميما لسارتر خاصة في الفترة الممتدة مابين (1951م-1956م)[1].

إذن فرنسيس جونسون[*] هو كاتب ومفكر سياسي فرنسي وأستاذ فلسفة زار الجزائر في نهاية الأربعينات بعد حوادث 8 ماي 1945م وتعرف على واقع الشعب الجزائري كما إلتقى بمناضلين جزائريين وفي مقدمتهم فرحات عباس. وعندما عاد إلى فرنسا حذر الشعب الفرنسي وقال بأن فرنسا استوطنت أرضا بركانية وهي مستعدة للإنفجار في أي لحظة.

ولقد إنتقد جونسون في كتابه "الجزائر خارجة عن القانون" بشدة سياسة الإستعمار الفرنسي ودافع فيه عن حقوق وحرية الشعب الجزائري[2].

---

(1) محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة**، دار ابن كثير، لبنان، ط2، 2007، ص209.

(*) فرنسيس جونسون: (1910-1997) فيلسوف كتب هو وزوجته كولبت (الجزائر الخارجة عن القانون) 1955، بدأ يقدم الخدمات لجبهة التحرير في 1956، لاحقته الشرطة بالنجاح منذ سنة 1960 وأسس جبهة الدعم للثورة الجزائرية في سنة 1961، حكم عليه في أكتوبر 1960 بالسجن لمدة 10 سنوات غياب. ينظر إلى: هيرفي هامون باتريك روتمان، **حملة الحقائب: المقاومة داخل فرنسا للحرب الإستعمارية في الجزائر(1954-1962)**، ترجمة: حسين العودات ونور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، لبنان،(دون تاريخ)، ص367.

(2) عبد المجيد عمراني: جان بول.....، المرجع السابق، ص59.

ومن بين المثقفين الفرنسيين نجد فرانس فانون الذي ولد سنة 1925م في جزر مارتينياك حيث إلتحق بالقوى الفرنسية الحرة (فرنسا الحرة) أثناء الحرب العالمية الأولى مثل معظم المثقفين الفرنسيين الذين إنضموا إلى هذه الحركة. وفي أحد المعارك الحربية لتحرير فرنسا جرح فانون وهناك إكتشف حقيقة بنية المجتمع الأوروبي عامة والفرنسي خاصة وأدرك حقيقة أن الرجل الأسود لا يعامل مثل الأبيض في الجيش الفرنسي وأدرك حقيقة وجوده كأسود اللون في المجتمع الأبيض الذي يطلق عليه النيقرو.

وقد تأكد من هذه الحقيقة المرة أثناء دراسته الطبية في جامعة ليون حيث ادراك إستحالة تحقيق ما يسمى بالمساواة بين الجنسين الأبيض والأسود، ليقوم فانون في نهاية سنة 1956م بتقديم إستقالته إلى الحاكم العام بالجزائر من منصبه كطبيب في مستشفى الأمراض العقلية بالبليدة، وإلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني الذي إلتزم بنضالها وتحقيق أهدافها روحا وجسدا وفعلا، وعمل في جريدة المجاهد (1957م-1961م) الناطقة الرسمية بإسم الثورة الجزائرية [1].

فموقفه السياسي كان يتمثل في تحقيق الوحدة الإفريقية التي تستطيع العمل مع آسيا وأمريكا اللاتينية ونيل إستقلالها السياسي والثقافي مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإلى جانب حركته الفعالة في الثورة الجزائرية من القيام بمعالجته للجرحى من أفراد جيش التحرير الوطني إلى الإعلام كذلك[2].

حيث كان فرانس فانون يؤيد كافة الحركات الثورية الإفريقية وخاصة تلك التي تساند الشعب الجزائري في تحقيق الإستقلال والحرية، وهذا في مختلف المؤتمرات بإفريقيا وندواتها يعبر عن وجهة نظر الدبلوماسية الجزائرية[3].

لقد كتب فانون عن الثورة قائلا: «إن الثورة في عمقها وحقيقتها هي التي تحول الإنسان وتجدد المجتمع، فهي متطورة جدا وهذا الأكسجين الذي يبدع وينظم الأفراد وتلك هي الثورة الجزائرية».

(1) عبد المجيد عمراني، جان بول.....، المرجع السابق، ص67-69.
(2) محمد الميلي، **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، دار الثقافة، لبنان، ط2، 1980، ص24.
(3) نفسه، ص26.

إن فانون أدرك حقيقة الثورة الجزائرية لشملها لجميع الفئات والشرائح الإجتماعية، ولقد إلتزم فانون بمشاركته الفعلية في الثورة التحررية وعمل من أجل إنجاحها كمثقف ثوري.

ومن بين المثقفين اليساريين كذلك نجد جان بول سارتر الذي كانت له علاقة صداقة مع المثقفين السابقين في مبادئهم ومواقفهم نحو القضية الجزائرية.

وفعلا إن سارتر يختلف في فلسفته عن جميع المثقفين الفرنسيين إتجاه الثورة الجزائرية لأنه إلتزم بما كان ينادي به قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، حيث كان ينادي بفكرة الحرية وتحقيقها في الواقع الإجتماعي، وهذا الإلتزام والنداء جعله يهتم بتحقيق مقولته أي "حرية" هي حرية الآخرين في نهاية الخمسينات وبداية الستينات[1].

إن جان بول سارتر الأديب والفيلسوف الذي يمثل الفلسفة الوجودية المعاصرة هو في الحقيقة عند إندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954م، كان مهتما بالنشاطات العلمية والثقافية في فرنسا وخارجها، حيث حضر عدة مؤتمرات وملتقيات وندوات في كل من بلجيكا وموسكو.....[2].

حيث يرى كذلك جان بول سارتر في كتابه عارنا في الجزائر أن الشيء الوحيد الذي يجب أن نقدمه للجزائريين اليوم هو أن نؤازرهم في جهادهم لتحريرهم وتحرير الفرنسيين من وصمة الإستعمار البغيض، وأن الإصلاح سيتحقق من غير شك ولكن الشعب الجزائري هو الذي سيحققه[3].

حيث كان سارتر يرى الثورة في البداية على أنها مشكلة إقتصادية ويجب توفير الخبز لتسعة ملايين نسمة، وعندما بدأ معظم المفكرين الفرنسيين يكتبون عن الثورة الجزائرية فنادى بالإعتراف بالجزائر كدولة والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

---

(1) عبد المجيد عمراني، جان بول.....، المرجع السابق، ص74.
(2) نفسه، ص75.
(3) جان بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، ترجمة: عائدة وسهيل إدريس، دار الآداب، بيروت، (دون تاريخ)، ص27.

وفعلا قد حقق سارتر في الموضوع أو المشكلة وأدرك بأن البعد السياسي والإقتصادي كان مخططا من قبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية وأصبحت أكثر إستغلالية ووحشية.

لقد إهتم سارتر بتطور الثورة الجزائرية لأنه يرى بأن المثقف الواعي يجب أن يقبل المسؤولية الإجتماعية، ويجب عليه أيضا أن يلتزم بمبادئه ومواقفه لكي يدافع عن الإنسان كمفهوم إجتماعي، ومن هنا نستطيع القول بأن سارتر إلتزم بمبادئه ومواقفه التي أعلن عنها قبل الحرب العالمية الثانية، ودافع وشجع كل من يساند الثورة الجزائرية وشارك في عدة مظاهرات ضد الأعمال الإجرامية التي تقوم بها السلطات الفرنسية[1].

نستنتج مما تقدم أي من المواقف الأساسية للمفكرين الفرنسيين إتجاه الثورة الجزائرية، بأن ألبير كامو كان يؤيد وجود الأقدام السوداء والمعمرين في الجزائر، وسياسة الجزائر الفرنسية ويتأسف عن ضعف السلطة الفرنسية أمام الحركة الثورية ويؤيد أي فكرة أو قرار سياسي يحمي الوجود الفرنسي في الجزائر ويحافظ على استمراريته، بينما فرانسيس جونسون وفرانس فانون لم يؤيدا الثورة فقط بل شاركوا مشاركة فعلية إلى جانب نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال، أما سارتر لقد إهتم في البداية بكتاباته السياسية والتنديد بالأعمال الوحشية ضد الشعب الجزائري[2].

وفي الأخير نرى أن المثقفون الفرنسيون إختلفوا في مواقفهم فمنهم من وقف ضد ثورة نوفمبر ومنهم من كان له موقف معتدل، ماعدا الفيلسوف المشهور جان بول سارتر الذي أيد الكفاح التحرري للشعب الجزائري من بدايته إلى نهايته[3].

(1) عبد المجيد عمراني، جان بول.....، المرجع السابق، ص76-79.
(2) نفسه، ص80.
(3) عمار عمورة، موجز تاريخ.....، المرجع السابق، ص204.

4- موقف الرأي العام الفرنسي:

إن الشعب الفرنسي لم يولي إهتماما بثورة نوفمبر عند إنطلاقها لأن المعركة كانت بعيدة عنه ولم يأخذها بجد إلا عند إستدعاء الجنود الاحتياطيين وتمديد مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهرا [1]، لذا نجد أن الجزائر تبدو في نظر معظم الفرنسيين بعيدة جدا أي لا تدخل ضمن إهتماماتهم ، ومن هنا فهي لا تعنيهم إلا من بعيد، [2] أي أن إندلاع الثورة لم يؤدي إلى تكوين رأي عام فرنسي حوله في البداية لأن الظرف الذي كانت تمر به فرنسا، جعل الرأي العام الفرنسي يلتفت إلى قضايا أخرى أكثر أهمية بالنسبة له مما يجري في الجزائر، خاصة إرتفاع مستوى المعيشة وإتجاه المجتمع الفرنسي إلى الإستهلاك الضخم، إضافة إلى قضايا أوروبا مثل منظمة الدفاع المشترك، والملفات الساخنة المتعلقة بالمستعمرات الأخرى خاصة الهند الصينية، تونس، والمغرب، يعني درجة إهتمام الرأي العام الفرنسي أقل بما يحدث في الجزائر، فلم يكن له صدى كبير في بعض القطاعات اليسارية[3].

وللتعرف أكثر وبدقة على موقف الشعب الفرنسي من إندلاع الثورة التحررية قام المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون بسبر للآراء وسط المجتمع الفرنسي حيث قال: «للجواب .... لم أجد إلا كيفية واحدة يمكن تطبيقها وهي الإستعمال المباشر لإستطلاعات الرأي العام تمثل كمقاس الضغط الهوائي للرأي ....، ويرى أجيرون أن هذه الإستطلاعات حتى وإن كانت تصور أو تقدير فهي كذلك تشرح شيئا والواجب يرجع إلى المؤرخ فهو الذي يقدر على شرح ذلك بكل موضوعية، والرأي العام الفرنسي في أول نوفمبر 1954م كان قد خرج من صدمة الهزيمة في الهند الصينية وعلى كل فإن أغلبية الفرنسيين إستقبلوا براحة إنتهاء الحرب في الهند الصينية.

---

(1) عمار عمورة، موجز تاريخ.....، المرجع السابق، ص204.

(2) موريس لي، **الجزائر وإتفاقيات إيفيان**، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص256.

(3) أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)**، أطروحة لنيل الدكتورة، إشراف : عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2005-2006، ص134.

ولكن إنتهاء الإحتلال في آسيا يظهر لهم مسيء للوحدة الفرنسية خاصة أن الدول المغاربية لم ترد الإنضمام إلى هذه الوحدة فالمغرب لم يرضى بالحماية الفرنسية وتونس كذلك والإستطلاعات المأخوذة في ذلك الوقت، فإن إستعمال القوة وافق عليه حوالي 11% من بعض الناس الذين سئلوا، وفي الإتجاه المعاكس 16% يميلون نحو إستقلال المغرب و17% يميلون لإستقلال تونس و15% يميلون نحو الإتفاق على حكم ذاتي في تونس لحماية الفوائد الفرنسية و13% إعطائها للمغرب ومابين 14% و15% يميلون إلى مسلك السياسة الفرنسية القديمة بدون تغيير أما ثلث الفرنسيين لم يقترحوا أي حل [1].

وفي إستطلاعات أخرى للرأي العام الفرنسي فإن 35% يرون أن كل شعوب الوحدة الفرنسية يمشون نحو كسر الروابط التي تجمعهم مع فرنسا إلا أن ذلك لم يكن يعني الجزائر التي هي مجموعة عمالات فرنسية في ظن الفرنسيين المتطلعين نوعا ما للأحداث[2].

ويقول موريس آلي «بأنه قد تم تضليل الرأي العام الفرنسي وخداعه في طبيعة الرهانات الحقيقية ومغالطة من طرف إعلام يسلك وجهة وحيدة مظلل بما تحتويه من أكاذيب»[3].

وإنه بعد الإطمئنان المدعوم بالتصريحات القوية من طرف رئيس الحكومة منديس فرانس فالفرنسيون لم يكونوا قلقين كما هو متفق عليه إزاء الذي سمي بأحداث الجزائر، خاصة بعد تصريح فرانس ميتران وزير الداخلية يوم 15 نوفمبر 1954م قائلا: «الجزائر هي فرنسا وفرنسا لن تعترف عندما يحكم الأخر غير حكمها»[4].

وفي 12 نوفمبر 1954م أكد منديس فرانس رئيس الحكومة أمام الجمعية الوطنية الإتهامات الصريحة الموجهة ضد مصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل مساعدة هامة ملوحا في الوقت نفسه بإمكان إتخاذ إجراءات ردعية ضدها[5].

---

(1)CHARLES – ROBERT Ageron , **l'evolution de l'opunion public française face a la geure d'alger**, MAJALAT-DIRASSAT TARIKHIA, université d'alger, Alger, 1995, no9, p1-2.

(2) IBID. P9

(3) موريس آلي، المصدر السابق، ص254.

(4) GHARLES – Robert ageron. op.cit, p3

(5) أحمد منغور، المرجع السابق، ص136.

وإستمر الشعب الفرنسي على هذا الحال حيث لم يعط أهمية للقضية الجزائرية بالرغم من إنتخاب القانون العاجل (حالة الطوارئ) إلا انه في ديسمبر 1955م كان هناك 25% من يظنون بأن شؤون إفريقيا الشمالية يجب إعطاؤها الأولوية من طرف الدولة، وفي أفريل 1956م أصبحوا 63%، وهنا نرى أن الوعي صار يتبلور فيما يخص خطورة الأحداث في الجزائر خاصة عند إستدعاء الجنود الإحتياطيين[1].

لذلك نجد أن موقف الفرنسيين تطور مع مرور السنين ففي البداية كان نصف الشعب الفرنسي يؤيد الجزائر فرنسية والقليل منهم من طالب بالحكم الذاتي والإندماج وهذا حسب صبر الأراء الذي قامت به الصحف الفرنسية[2].

ففي جويلية 1956م كان حوالي 400000 جندي فرنسي في الجزائر وكل ذلك لم يطمئن الفرنسيين. ففرنسا كانت في حرب حقيقية والفرنسيون لم يكونوا مدركين للأمر وقد حاولت السلطة الفرنسية تبرير إستدعاء الجنود الإحتياطيين للدفاع عن الجزائر الفرنسية إلا أن الأمر تجاوز السلطة إلى أحداث شغب مفتعلة من طرف الجنود مثل ماحدث في ثكنة ريشبونس في مدينة روان في 6 أكتوبر 1955م[3].

أي أنه تسبب قرار إستدعاء الشبان الإحتياطيين في عدة مظاهرات قاموا بها ضد إستخدامهم في حرب الجزائر، كما حدث يوم 5 سبتمبر 1955م في محطة مونبارنس ويوم 11 سبتمبر في محطة ليون بباريس[4].

لذلك شهد الرأي العام الفرنسي بعض التحولات المفاجئة في موقفه إتجاه الثورة الجزائرية[5]. فالفرنسيون بدأوا في التساؤلات فيما يجب إتخاذه لحل النزاعات التي بدأت تسمى الحرب الجزائرية ووفقا لبعض الإستطلاعات في أكتوبر 1955م هناك 47% هم مع الجزائر تصبح ولاية فرنسية و26% مع حلول أخرى تكون واسعة، أما في أفريل 1955م فإن 40% أيدوا الجزائر فرنسية المجزأة إلى ولايات، و33% للحل غير الضيق

(1) عمار عمورة، الجزائر بوابة...، ج1، المرجع السابق، ص425.
(2) عمار عمورة، موجز تاريخ...، المرجع السابق، ص205.
(3) Charles – robert Ageron ,op.cit, p 4.
(4) عمار عمورة، موجز تاريخ...، المرجع السابق، ص204.
(5) موريس آلي، المصدر السابق، ص253.

وقد تساءل أجيرون فيما إذا كانوا بعض الفرنسيين سنة 1956م قد إنخرطوا في فكرة الإستقلال وكانت الإجابة بنعم ولكنه قال بأنهم أقلية وهناك إستطلاعان آخران في أفريل وجويلية 1956م ساهم في إعطاء جواب مختلف تماما، والسؤال كان فيما إذا كانت فرنسا لم تجد إلا حلين الأول هو التحاور مع الإرهابيين أو الخارجون عن القانون لمنح الإستقلال للجزائر أما الحل الثاني هو قمع الثورة بالقوة وبكل الوسائل العسكرية[1].

لقد إستمر اليسار الفرنسي على شاكلة سياسته التقليدية، ليس فقط معارض لإستقلال الجزائر وإنما سخر آلة إجرامية (تعذيب، إبادة، قتل دون محاكمة، إعتقال.....) للقضاء على الثورة الجزائرية بعد وصوله إلى الحكم سنة 1956م. ترجم هذا الموقف خروج اليسار عن مبادئه وإيديولوجيته مما أدى بالقاعدة النضالية، خاصة الشباب المثقف ذات الضمائر الحية بتوجيه نقدا إلى القيادة وإعلان القطيعة وحمل مشعل النضال المناهض لحرب الجزائر، كما تولد عنه ميلاد حزب يساري جديد وهو الحزب الإشتراكي الموحد (PSU).

أما اليسار المتطرف (extrême gauche) الذي ظل وفيا لمبادئ الأممية الشيوعية منها مساندة الحركات التحررية من أجل إنهاء والقضاء على الإستعمار والإستبداد الإستعماري الإمبريالي ما جعل معظم تيارات اليسار المتطرف مساندة ومدعمة للثورة الجزائرية لنيل حريتها وكرامتها.

إذن فالنخبة وزبدته اليساريين للتيارات اليسارية التي ظلت وفية لمبادئ وقيم تيارها وكذا وفية لقيم الثورة الفرنسية ونهجها هي التي حملت النضال والكفاح ضد حرب الجزائر، كما عملت على كشف الحقيقة عن ما يجري في الجزائر وفضحه أمام الرأي العام الفرنسي[2].

ويذهب الحزب الشيوعي أبعد من ذلك حيث جاء في جريدة لومانيتي يوم 2 نوفمبر في صفحتها الثالثة، أن الجريدة قد حذرت من الإستفزاز منذ 18 أكتوبر 1954م، من خلال الإستعدادات والندوات ومن تحركات شوفالي المشبوهة.

(1) Charles-Robert Ageron,op,cit,p5.

(2) زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد1، الشلف، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2013، ص143-151.

فالجريدة ترى أن الأحداث من تدبير السلطات الكولونية، التي تريد الإنفراد بالجزائر وإستغلال خيراتها والمحافظة على نفوذهم فيها وغلق الباب نهائيا في وجه كل محاولة لتحرير البروليتارية في الجزائر.

ولكن الجميع بقي ينتظر إلى غاية يوم 8 نوفمبر لمعرفة الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي «إن الحزب الشيوعي الفرنسي.... لا يمكن أن يوافق على اللجوء إلى أعمال فردية من شأنها خدمة أسوأ غايات المستعمرين، هذا إذا لم يكونوا هم الذين يدبرونها والحزب يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في نضاله الجماهيري ضد عمليات القمع والإرهاب، ودفاعا عن حقوقه ».

إن هذا الموقف الذي يعبر عنه الحزب الشيوعي إنما هو إلتزام بمذهبه المعادي للإستعمار ولكنه غير منصف لآمال الشعب الجزائري.

وهذا يدل كذلك على إنعدام رؤية واضحة للحزب الشيوعي الفرنسي إتجاه الثورة الجزائرية[1].

لقد كان الحزب بين الإستنكار للقمع والإضطهاد من جهة، والإستنكار للأعمال الفردية من جهة أخرى ولهذا نجده يتذبذب، ونرى لجنته المركزية تنادي من جهة بضرورة الإعتراف السريع بالواقع الجزائري أو ما يشبه الكيان، ومن جهة أخرى تقول إنها من أجل إتحاد فرنسي حقيقي[2].

فمن الوهلة الأولى يبدوا أنه لا يوجد إختلافا كبيرا في مواقف تلك المجموعات وهي ترديد نفس الخطاب تقريبا، فإذا أخذنا الموقف الرسمي الذي كان يتبناه أغلبية الإشتراكيين، أما المعتدلون والحزب الراديكالي والجمهوريون والديغوليون، فكانوا ينظرون إلى مشاكل الجزائر على أنها ضمن صلاحيات الأمن العام. ولم يخرج عن هذه القاعدة التي تبناها الإشتراكيون والمعتدلون سوى الحزب الشيوعي، الذي يبدو أنه بقي وفيا لمبادئه في معاداة الإستعمار ، ولكن دون موقف صريح، داعم ومساند ومؤيد ومعترف بالثورة الجزائرية.

(1) أحمد منغور، المرجع السابق، ص136، 137.
(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص124.

والحقيقة أن الرأي العام الفرنسي، لم يكن مطلعا تمام الإطلاع على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر وباقي المستعمرات، ولم تكن أغلب الصحف والجرائد تقدم له المادة الخبرية اللازمة عن تلك الأوضاع وهذا ما يفسر البطء الكبير في تكوين موقف الرأي العام الفرنسي إتجاه الثورة.

إذن فالموقف الغالب أثناء إندلاع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية، وأرض فرنسية، وإعتبار إنعدام الأمن فيها هو تهديد لكل الوطن.

أما الموقف المناقض لذلك، فإن صوت أصحابه كان خافتا جدا، ولا يسمع ولا يؤثر بل قد يعتبر خائنا ومتواطئا ضد سلامة وأمن ووحدة الوطن والأمة، ومن هذه الأصوات صوت رئيس أساقفة أنجيه Angers السيد شابولي CHappoulie الذي صرح يوم 05 سبتمبر: «لا يجوز في أي حال وبحجة إجراء العدالة وإستعمال الأساليب التي تستنكرها الأخلاق والعدالة كالإعتقالات التعسفية والتعذيب والأعمال الإنتقامية الجماعية وما شابهتها، أما التحقيق والحكم والجزاء وكذلك تجديد الخطأ الجماعي عند الإقتضاء فيجب أن تكون بعيدة عن التعسف وألا تتأثر بهوى أطراف الخصومة»[1].

إن الصحافة الفرنسية أرادت أن تفسد الأمور وقد عملت على تعتيم المحادثات لدى الرأي العام الفرنسي[2].

وفي أفريل 1956م إنقسم الرأي العام الفرنسي إلى شطرين متعادلين 39% ضد، 39% مع 22% لم يميلوا إلى أي رأي لكن في جولية 1956م، فنجد 45% من الفرنسيين إختاروا المشاورات والإستقلال و 23% لقمع الثورة و 12% ذات أراء مختلفة و 20% دون جواب[3].

(1) أحمد منغور، المرجع السابق، ص139،138،137.
(2) مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص369.
(3) Charles – robert Ageron ,op.cit, p13-14.

وفي نفس السنة رفض أغلبية الفرنسيون المشاركة في دفع الضرائب المضافة عليهم لتسيير نفقات حرب الجزائر وهناك 49% رفضوا دفع أبنائهم للخدمة الوطنية في الجزائر لذلك أصبح الناس في فرنسا يميلون إلى حل الأزمة بكل سرعة والحل يبدأ بمصر لأنها تلعب دور هام في الثورة الجزائرية حسب إستطلاع سئل فيه سكان باريس على هذا الأمر يوم 2 و 3 نوفمبر 1956م حيث 44% يؤيدون ضرب مصر عسكريا [1].

إن الكثير من الفرنسيين بحكم جهلهم للقضية الجزائرية في أبعادها الإجتماعية والسياسية، ظلوا مدة طويلة يعتقدون بأنهم توصلوا إلى فهم هذه الأبعاد فشخصوها في إطار الأحزاب، والحقيقة أنهم مازالوا ينظرون إلى الحركة الثورية الجزائرية من خلال تصورهم للقضية الجزائرية مستمد كله من واقع الأحزاب والعصب المتواجدة في البلاد، فقد أنكر البعض ما إتسمت به هذه الثورة العارمة من طابع جماهيري.

أما غيرهم من المنتمين للجناح اليساري، فقد أعربوا عن أسفهم لكون جبهة التحرير الوطني تصرفت تصرفا منافيا للروح الديمقراطية [2].

إذن فالمسائل التي كانت تثير إهتمام مختلف شرائح وأقسام الرأي العام الفرنسي كانت أهم من الثورة الجزائرية، لأن المعركة حاسمة وشديدة جدا على المواقع داخل فرنسا، وهذا ما يفسر تحالف الشيوعيين مع اليمين، وهم الذين كان منتظرا منهم إتخاذ موقف مشرف من الثورة الجزائرية، لكن مصالحهم كانت قبل كل شيء.

وهكذا إلتزم الجميع بالصمت أمام الإجراءات العسكرية التي قامت بها الحكومة. لذلك نجد الصمت معناه التواطؤ ومساندة للإجراءات الحكومية[3].

---

(1) IBID, p14

(2) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص372،371.

(3) أحمد منغور، المرجع السابق، ص141،140.

الفصل الثالث

ردود الفعل الفرنسية من إندلاع الثورة الجزائرية إلى غاية 1956.

1-رد الفعل السياسي.

أ- إعتقال الزعماء الوطنيين وحل الأحزاب السياسية.

ب- تغيير الحكومات الفرنسية.

2-رد الفعل العسكري.

أ- إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المحتشدات.

ب- زيادة القوات الحربية وتصعيد العمليات العسكرية.

لقد اجتازت جبهة التحرير الوطني مرحلة الانطلاقة الأولى بنجاح، إلا أن الفعل الثوري بقي وليدا للمبادرة الفردية لمجموعة من الثوار وقادة المناطق، ولم تستكمل جبهة التحرير الوطني تنظيمها السياسي والعقادي إلا بعد إن اكتست قدرات تعبوية حقيقية، مثبتة بذلك قدرتها على الصمود في وجه الاستعمار[1].

فالعدو كان يعتقد في الشهور الأولى بعد تفجير الثورة أنها ليست إلا انتفاضة تقودها جماعة خارجة عن القانون، تدميرها مؤكد بعد وقت قصير ولكن ما إن اشتدت الحرب وتطورت أسلحتها رمي العدو في ميدانها بكل ثقله لخنق الثورة، ولذلك فمن البديهي أن يقوم الجيش الاستعماري برد فعل على السكان العزل[2].

فقد شملت تلك السياسة كامل التراب الوطني، حيث عملت السلطات الفرنسية بكل ما يتوفر لديها لعزل الشعب الجزائري عن الثورة لأنه بمثابة الوقود الذي يحرك الثورة[3].

فرغم ما أظهره من ردود فعل أولية غداة انطلاقة الثورة من إعلان حالة الطوارئ أو تصعيد العمليات العسكرية والعمل على زيادة المجهود الحربي وهذا ما طبع المرحلة الأولى (1954م-1956م) والمسماة بمرحلة المبادرة الفردية إلا أنه باتعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، الذي أعيد فيه هيكلة وتنظيم العمل الثوري وبذلك أصبحت الثورة أكثر شمولية وإتساع وتطور مستمر، الأمر الذي أدى إلى إبطال جميع التكهنات الاستعمارية في القضاء على الثورة [4].

ورغم ما قامت به السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية إلا أن جيش وجبهة التحرير الوطنيتين والشعب كانوا أكثر قدرة ونجاعة في مواجهتها معتمدين على خطط وأساليب مكنتهم من التصدي لها وإفشال كل محاولة ترمي من خلالها إلى خنق الثورة في مهدها [5].

---

(1) محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص147.
(2) بورايو الهاشمي، مراحل الثورة التحريرية ، **مجلة الجيش**، العدد188، الجزائر، نوفمبر1979، ص35.
(3) طلاس مصطفى، العسلي بسام، المرجع السابق، 153.
(4) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص175.
(5) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص205.

1ـ رد الفعل السياسي:

أ- إعتقال الزعماء الوطنين وحل الأحزاب السياسية:

إن الإجراءات الحازمة والسريعة التي أتخذها الحاكم العام تتمثل في قيامه بحملة واسعة من الاعتقالات للوطنيين الجزائريين ومن بينهم 293 من إطارات حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والآلاف من المناضلين المعروفين بنشاطهم السياسي، وحل الأحزاب السياسية [1].

حيث لجأت السلطات الاستعمارية في 02 نوفمبر 1954م، إلى حظر حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية، ظنا منها أنه هو المسؤول الحقيقي عن أحداث الفاتح نوفمبر[2]. حيث أسرعت إلى حل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بقرار من مجلس الوزراء في 5 نوفمبر ومنع صحيفتيها "الجزائر الحرة" و"الأمة الجزائرية" من الصدور، رافقته حملة إعتقالات من المسؤولين والمناضلين الذين يقدرون بالآلاف في الأسبوع الأول من نوفمبر[3]. حيث شملت أعمال الزجر والتنكيل من طرف السلطات الإستعمارية معظم مناضلي حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية عبر أنحاء القطر الجزائري وأغلقت أبواب السجون المختلفة على العدد الكبير منهم، وشرعت محاكم الإستعمار تصدر أحكاما جد قاسية على الذين يقفون أمامها، كما وقع تفتيش للمنازل فنجد مثلا في عمالة الجزائر أنه تم تفتيش 89 منزلا وألقي القبض على 82 مناضلا[4].

ونجد كذلك أن المسؤولين الفرنسيين قد أعطوا تعليمات صارمة لجنودهم بعدم إعتقال المتمردين فحسب بل أمروهم بتصفيتهم جسديا لأن الجيش الفرنسي ليس مستعدا لفتح سجون ومعتقلات للمتمردين ثم إن التصفية الجسدية تعتبر في نظر هؤلاء المسؤولين الأسلوب الأنجع لردع السكان ومنعهم من تقديم أية مساعدة للثوار[5].

---

(1) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص78.
(2) محمد لحسن إزغيدي ، المرجع السابق، ص80.
(3) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص79.
(4) بسام العسلي، **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفاس للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 1984، ص322.
(5)عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962**، رسالة دكتورة معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995، ص152.

ومنذ الوهلة الأولى وجهت السلطات الفرنسية أصابع الإتهام إلى حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ظنا منها أن العنف الذي ظهر في مختلف أنحاء البلاد هو من خاصية الحركة الوطنية، وبما أن هذه الأخيرة ما تزال في نظر تلك السلطات مجسدة في القيادة السياسية رغم إنقسامها وتعدد النزاعات في داخلها فإن الأضواء كلها سلطت على المسؤولين والمناضلين المعروفين بما لهم من سوابق مع الإستعمار، تاركة المحركين الحقيقيين الذين لم يثنى أغلبهم من القادة المعروفين على مستوى الوطن [1].

فقوات الإحتلال الفرنسي قامت بعمليات إنتقاضة ضد السكان في كل مرة يقوم الفدائيون بأعمال بطولية وتمثلت هذه العمليات في إغتيال كبار الشخصيات المعروفة، وكانت تلتجئ إلى أساليب قمعية متنوعة لإجبار السكان على الخضوع للإحتلال وعدم التعاون مع الثورة ثم تقوم بنقلهم إلى مراكز عسكرية حيث التعذيب الوحشي المتنوع.

وفي 17 أفريل 1955م عادت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لنشاطها السري ولكن السلطات الفرنسية قامت ببحثها مرة أخرى[2]. وفي نفس السنة قامت بحل جميع المنظمات الجماهيرية (إتحاد العمال، إتحاد التجار، إتحاد الطلبة) [3].

ونتيجة لأساليب التعذيب المستعملة مع أولئك الأبرياء الذين كانوا فعلا يجهلون كل شيء عن الحركة الجديدة وعن القيادة التي تسيرها لذلك فإن السجون الإستعمارية قد إستقبلت أعداد هائلة أخرى من الجزائريين المتعاطفين مع الثورة[4].

ولقد إعترف زعيم المركزيين بن يوسف بن خدة [*] الذي قال بأن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض عليه وبقية زملائه في بداية نوفمبر 1954م وبقوا رهن الإعتقال.

---

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في .....، المرجع السابق، ص96.
(2) شرفي عاشور، المرجع السابق، ص400.
(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في .....، المرجع السابق، ص96.
(4) عظيمي أحمد، مراحل الثورة التحريرية، مجلة الجيش الوطني، العدد188، المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، نوفمبر 1979، ص37.
(*) بن يوسف بن خدة: ولد في البليدة عام 1922، وإلتحق بحزب الشعب خلال ح ع 2، وبجيش التحرير 1955، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة ثم رئيس الحكومة المؤقتة، توفي 2003، انظر : أسيا نميم، المرجع السابق، ص125-130 .

وأثناء محاكمتهم لاحظت المحكمة أن اللجنة المركزية لم يكن لها ضلع في إعلان الكفاح المسلح فقامت بإطلاق سراحهم في 13 ماي 1955م[1].

كما تعرضت جرائد الحزب الشيوعي الجزائري إلى الحجز مثل: جريدة Liberté (الجزائر الجديدة) وتم توقيف الكثير من أعضائها وطردهم من المناطق والمقاطعات حيث يناضلون فكل حركة أو خرجة بعيدة عن المخبأ الذي يختفي فيه أي مناضل يمكن أن يؤدي إلى توقيفه[2].

كما قام روبير لاكوست في 12 أفريل 1956م، بإلغاء الجمعية الجزائرية بسبب العرقلة الدائمة التي كان يتلقاها من أعضائها الذين كانوا في أغلبيتهم من غلاة المعتمرين[3].

وفي مقال له بتاريخ 2 نوفمبر 1954م نشر بجريدة "لاديبيش اليومية"، أعلن هنري بورجو، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، أنه ينبغي "دفن التمرد أين يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وأن هؤلاء الزعماء المعروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة"[4].

فرغم تعدد مصالح أمنها من مخابرات وشرطة قضائية، وشرطة إستعلامات عامة، ودرك إضافة إلى المصلحة الخاصة للإستعلامات السياسية، ومصلحة الإتصالات الإفريقية، على الرغم من ذلك لم تستطع أن تعرف المخطط الحقيقي للثورة ولا كيفية إندلاعها وذلك للسرية التي إمتاز بها مفجروا الثورة[5].

ومن هنا يمكن القول بأن سياسة الإستبداد وحملة الإعتقالات الواسعة والعشوائية التي قامت بها السلطات الإستعمارية خاصة في الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1954م، قد خدمت جبهة التحرير الوطني وقادتها أكثر مما خدمت السلطات الفرنسية.

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص404.
(2) علاق هنري، **مذكرات جزائرية**، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص219،218.
(3) بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص74.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص404.
(5) محمد لحسن إزغيدي، المرجع السابق، ص80.

فقد ساعدت تلك الإعتقالات على فتح كثير من الأعين وإقتناع المتمردين بالإنخراط الفردي في جبهة التحرير الوطني والإلتحاق بالثوار في الجبال هروبا من السجون ومراكز الإستنطاق وبذلك تكون السلطات الفرنسية قد قدمت مساهمة فعالة في تزويدها بعدد كبير من المنخرطين الجدد[1].

ب- تغيير الحكومات الفرنسية:

قرر منديس فرانس، رئيس الحكومة الفرنسية تغيير الحاكم العام روجي ليونار وإستدعاءه إلى باريس لكي يتولى منصب مدير عام مجلس المحاسبة، وإستقر رأيه على تعيين حاكم عام جديد يتميز بأفكار الليبرالية أو اليسارية وقوة الشخصية، والتجربة في ميدان المقاومة المسلحة، وله إلمام كبير بإستراتجية العمل الإرهابي، وهذه المقاييس تتوفر في جاك سوستيل الذي ينتمي إلى حزب ديغول الليبرالي وعمره لا يتجاوز 43 سنة في سنة 1955م، وعنده تجربة في المقاومة الفرنسية ضد النازية، وكان يقوم بالأعمال الإرهابية ضد الألمان، وله شخصية متميزة بحيث يقوم بمبادرات ويدخل في مفاوضات مع الثوار بطريقة سرية ولا ينتظر التعليمات من الحكومة.

وعندما عرض رئيس الحكومة المنصب على سوستيل، قام هذا الأخير بإستشارة ديغول في الموضوع فرحب الجنرال بالفكرة. فقال منديس لسوستيل:

«إنك تحتاج إلى شجاعة لكي تواجه الإقطاعيين وأصحاب النفوذ والمال الكبار بالجزائر العاصمة.... إن مهمتك ستكون صعبة »، ثم طلب منه أن يعمل على تطبيق الإصلاحات الجديدة التي تهدف إلى إزالة الهم والغم عن الجزائريين الذين يتعرضون لبطالة مجحفة وشعور بالظلم من السلطات المحلية هناك[2].

من جهة أخرى رفع المعمرون شعارات معادية لسياسة الحكومة المركزية، خاصة السيد منديس فرانس الذي يعد في نظرهم واهب الإستقلالات ومخربا للإمبراطورية الإستعمارية.

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في .....، المرجع السابق، ص97.
(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص408.

ويعد تعيين السيد جاك سوستيل واليا عاما للجزائر يهدف إلى التخلص من السيد ليونار الذي أصبح أسير من المعمرين [1].

فسقطت حكومة منديس فرانس، وتعويضها بحكومة إدقارفور في 24 فيفري سنة 1955م[2].

إن هزيمة منديس فرانس التي كانت أكبر دليل على قدرة الكولون قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما، ويبدو أن الملل من جهة وإطمئنان المعمرين على مصالحهم الخاصة من جهة ثانية هما اللذان سمحا للسيد ادقارفور أن يفوز بالثقة التي مكنته من تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955م[3].

فقد جاء سوستيل إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955م، في البداية أراد سوستيل أن يكون رجل الإصلاحات السياسية وإنتهاج سياسة جديدة هي سياسة الإدماج[4]. وهذا بتعينه لعدة شخصيات معتدلة إلا أنه فشل في هذه السياسة فإستدار إلى السياسة الفرنسية القديمة ويعني بذلك تطبيق دستور 1947م[5]. ولكن الضربة القاضية لسياسة الإدماج جاءت في 3 أفريل 1955م وذلك بإصدار قانون الطوارئ، أي نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش أو العسكريين وهو ما أدى إلى عزل سوستيل وتخلي رجاله عنه، هذا ما أدى إلى تراجعه عن سياسة الإندماج بعد هجومات 20 أوت 1955م. وإنهارت سياسة سوستيل في الجزائر يوم قرر إدقارفور إجراء إنتخابات تشريعية في بداية 1956م، التي جاءت نتائج مخيبة لسوستيل وإدقارفور، حيث نجح الحزب الشيوعي بـــ 52 مقعد واليمين المتطرف 52 مقعد في البرلمان الجديد، وبذلك إستطاع الحزب الإشتراكي بقيادة غي مولي أن يشكل حكومة جديدة في جانفي 1956م، وإنسحب إدقارفور وترك السلطة لـــ غي مولي، الذي كان أول قرار إتخذه هو عزل سوستيل من منصبه .

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، إتحاد الكتاب العربي، 1999، ص20.
(2) ادريس خيضر : المرجع السابق، ج2، ص107.
(3) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر ...، ج2، المرجع السابق، ص22.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص409.
(5) عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر **تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص289

وتعيين الجنرال كاترو[*] في مكانه. المعروف بنزاهته وإعتداله، كحاكم عام للجزائر، لكن بمجرد أن قام بأول زيارة رسمية له للجزائر يوم 6 فيفري 1956م واجهه الأوروبيون بمظاهرات عدائية، فبسرعة مذهلة قام بالتخلي عن فكرة تعيين كاترو[1].

ولقد تولى روبير لاكوست حاكما عاما بالجزائر خلفا لجاك سوستيل في 1 فيفري 1956م، ولقد إستمر في منصبه مدة طويلة، لأنه قد حصل على رضا سادته حكام فرنسا ، وبما قام به من تقتيل وتعذيب وتدمير وحرق للجزائريين [2].

(*) كاترو : ولد سنة 1877 بليمرج، كان سنة 1943 حاكم عام للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين، توفي في 1969/12/21 بباريس، ينظر : عشور شرفي، المرجع السابق، ص258.

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص411-416.

(2) إدريس خيضر : المرجع السابق، ج2، ص131.

2- رد الفعل العسكري:

أ- إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المحتشدات:

سارعت الحكومة الفرنسية في عهد إدقار فور إلى إتخاذ عدة إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ذات طابع قمعي وزجري، لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية، التي بدأت تلحق أضرار بالغة بمختلف المصالح الفرنسية وبمصداقية الحكومة الفرنسية نفسها، والتي كانت تصف ما يحدث في الجزائر بأنها مجرد أعمال تخريبية، تقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون، المأجورة من قبل قوى أجنبية[1].

لذلك لجأ الفرنسيون إلى الإستعانة بقوانين إضافية جديدة لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول سياسة الإحتلال المفروضة عليهم لذلك إضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تطلب من البرلمان الفرنسي إتخاذ تشريعات إستثنائية، الأمر الذي إنتهى به إلى إتخاذ الكثير من القوانين التي كان التشريع الفرنسي يطبقها في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية[2]. إن أخطر إجراء هو ذلك الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ التاسع عشر مارس في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل إسم: حالة الطوارئ [3] وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة والقضاء عليها في المهد، وهو نسخة من قانون الحصار، الذي كان قد أصدرته الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1849م، وقامت وزارة الداخلية الفرنسية فقط بتحضيره وتنقيحه ليتلائم مع متطلبات المرحلة، ثم تقديمه للحكومة قصد دراسته[4].

وحالة الطوارئ إجراء قانوني جديد إتخذته فرنسا تجنبا للجوء لحالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش[5].

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص267.
(2) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص160.
(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر....، ج2، المرجع السابق، ص23.
(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص267.
(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر....، ج2، المرجع السابق، ص23.

وحالة الطوارئ التي تقتنع إمكانية القمع القانوني ضد التمرد الجزائري، أي أنه نظام أكثر عدوانا على الحريات السياسية من الأحكام العرفية[1].

وقد جاء في بيان لوزارة الداخلية الفرنسية أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا. حيث الإحترام الكلي لجميع الحريات أما حالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية والإدارية،[2] لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شئنها أن تعرض الأمن العام للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية [3].

وتنص المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب "الوطن الأم" والجزائر أو عمالات ما وراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة إضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وخطورتها.

وما من شك أن الغموض والتقييم في هذه المادة مقصودان لتتمكن الحكومة من ممارسة الظلم والإضطهاد في كل مكان يمكن أن ترتفع فيه أصوات الدفاع عن الديمقراطية والحرية[4].

إن هذا القانون كان يرمي إلى حالة حرب حقيقية تتجمع فيها، السلطات المدنية والعسكرية في يد واحدة ويسمح فيها بإجراء الإعتقالات واسعة النطاق وتفتيش البيوت وإغلاق المحلات العامة وإلغاء حرية التنقل[5].

ولقد أثارت مسودة القانون المقترحة من طرف حكومة إدقارفور نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي دامت حوالي خمسة عشرة يوما.

---

(1)سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة محمود حافظ آجمالي، مراجعة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص192.

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في .....، المرجع السابق، ص106.

(3)الغالي غربي، المرجع السبق، ص268،267.

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر.....، ج2، المرجع السابق، ص24.

(5)عبد الرزاق قسوم، **الثورة الجزائرية (1954-1962) مواقف الإبراهيمي**، دار الأفكار للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص61.

بدأت في 23 مارس 1955م وإنتهت بالمصادقة عليه بـــ : 379 صوتا ضد 219 صوتا، وأثناء النقاش، تدخل وزير الداخلية الفرنسي "بورجيس مينوري"، لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية المتوخاة من وراء طرح هذا القانون، حيث قال: «.... لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري، فإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب. فحالة الطوارئ التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار، تمكن الحكومة من إستعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة. إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب، أو التي يأوي إليها الثائرون ويختفون فيها. على أننا لم نخترع جديدا ، فهذا القانون قد هيأته قبلنا وزارة منديس فرانس ووجدناه جاهزا للعمل .. ».

وفي 1 أفريل 1955م، صادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون بـــــ 379 صوتا ضد 219 صوتا، وأصبح ساري المفعول إبتداءا من 3 أفريل 1955م بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية[1].

لكن في الحقيقة إن حالة الطوارئ هي ذاتها حالة حصار لأنها تتضمن مايلي:

- حضر حرية التجول للأشخاص ووسائل التنقل.
- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- حضر الإجتماعات العامة.
- تفتيش المنازل ليلا ونهارا.
- مراقبة الصحافة والنشاط الثقافي.
- إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات [2].

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص268.
(2) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص161.

ولقد حدد المشرع الفرنسي، بموجب هذا القانون، مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القمعي والردعي من أجل تمكين الحكومة من سلاح وأداة قانونية، تستطيع بواسطتها وبسرعة من إسترجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954م، وإعادة الأمن والهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الإعتداء[1].

وقد طبق هذا القانون في البداية ببلاد القبائل والأوراس شرقي قسنطينة ليعمم في أوت على كامل التراب الوطني[2].

وحددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد، وأن يكون تطبيقه محصورا على المناطق الأكثر إضطرابا، لكن هذا الإجراء ما فتئ أن طبق على الشرق الجزائري في خريف 1955م، وعمم على كامل التراب الجزائري، بموجب مرسوم 28 أوت 1955م، وهذا بسبب أحداث الشمال القسنطيني وما ترتب عليها من توسيع رقعة العمل الثوري. ومباشرة بعد المصادقة على القانون سارعت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق الإجراءات الردعية، مما أدى إلى إرتكاب العديد من التجاوزات، نتيجة التعسف المفرط من طرف السلطات المدنية والعسكرية المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ وظهر جليا، بعد إستلام الجنرال parlong، مهمة الإشراف على الشؤون العسكرية والإدارية في المناطق التي شملتها حالة الطوارئ.

ولقد فتح تطبيق حالة الطوارئ المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية الفرنسية، التكفل بكل الإجراءات القمعية والردعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي والتخريبي المرتكبة من قبل الجزائريين، وقد دعم هذا التوجه الجديد في السياسة الفرنسية، وزير الداخلية "بورجيس مونوري"، عندما قال: « بأن القمع سيستخدم بدون مودة ولا رحمة وأن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات »[3].

ومن أمثلة حالة الطوارئ نجد أن السلطات الفرنسية منحت للحاكم العام للجزائر روبير لاكوست السلطات الواسعة لمجابهة الثورة الجزائرية.

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص269.
(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين ...، المرجع السابق، ص217.
(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص269 271.

بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ في كل الوطن الجزائري الذي شرع في تطبيقه في تاريخ 17 مارس سنة 1956م إبتداءا من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا[1].

لذلك نجد بمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ما طبعت به تلك المرحلة: ظهور المحتشدات،[2] والتي كانت تهدف إلى جمع الشعب في مناطق معينة مكشوفة، تحاط بالأسلاك الشائكة والمراقبة الدقيقة لكل من يدخل أو يخرج من هذا المحتشد،[3] وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ، والتي تشير إلى أنه في إستطاعة وزير الداخلية في جميع الحالات والوالي العام في الجزائر. أن ينفيا إلى أية دائرة ترابية، أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص في مكان آخر على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء محتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم ولم يكن بالإمكان إحترامه لأن نفي مئات الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانيات جبارة للقيام بالرقابة اليومية ، وتوفير الأكل والسكن[4].

ومن هنا نستطيع القول أن حالة الطوارئ التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية وإخماد النشاط الثوري، قد أدت بنتائج عكسية على الشعب الجزائري أما السلطات الإستعمارية لم تكتف بسن حالة الطوارئ، ولكنها راحت تبذل كل ما في وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد من الدوائر والبلديات في الوطن الجزائر،[5] حين حشدت الشعب الجزائري في محتشدات عديدة في كل من المناطق وتحاط هذه المحتشدات بالأسلاك الشائكة، وتفرض عليها حراسة مشددة من طرف الجنود والدرك يراقبون كل داخل عليها أو خارج منها [6].

ولتطبيق وسيلة المحتشدات بدأت السلطات الفرنسية في توزيع منشورات فوق المناطق الجبلية ذات التواجد الفاعل لجيش التحرير.

---

(1) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص141.
(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر ....، ج2، المرجع السابق، ص24.
(3) عمار قليل، **ملحمة تاريخ الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1991، ص31.
(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر ....، ج2، المرجع السابق، ص24.
(5) نفسه، ص25.
(6) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص199.

طالبة من المواطنين التوجه إلى أماكن معينة خلال مدة معينة، لأن الطيران الفرنسي سوف يقوم بقنبلة المنطقة وكل من يبقى فيها، فسيكون عرضة للموت والدمار، وهكذا أصبح السكان بين أمرين إما البقاء والموت تحت القنابل أو التوجه إلى المحتشد حيث الجوع والمرض والموت، وكانت شاحنات الجيش الفرنسي تتولى نقل المواطنين إلى المحتشدات المخصصة لهم.

وإنتشرت المحتشدات بصورة واسعة عبر كامل أبناء الشعب الجزائري، التي عاشت تحت ظروف لا يمكن وصفها من القهر والجوع والمرض والخوف، وكان الإستعمار يقوم بقتل من يريد منهم بحجة محاولة الفرار.

أما العدد الحقيقي لهؤلاء الجزائريين الذين زج بهم في هذه المحتشدات فقد فاق المليونين، أي ما يقارب من ربع سكان الجزائر في تلك الفترة. وقد بلغ عدد المحتشدات في الولاية الثانية فقط حوالي 122 محتشد[1].

ونجد كذلك أن هذه المحتشدات أقيمت بالقرب من المعسكرات، وبعد ترحيل السكان إليها قامت بتهديم قراهم ومداشرهم التي بلغت حوالي 8000 قرية وبلغ عدد المحتشدين الذين زج بهم في هذه السجون الكبرى 2571000 ولم تقتصر القوات الفرنسية بحشر السكان في هذه المحتشدات بل فرضت عليهم حالة الحصار أي يمنعهم من التجول في أوقات محددة وجعلتهم في أقفاص كالفئران وتسمي ذلك (إقامة الأمان) وهي تحاول تغليط الآخرين[2].

إذن فالمحتشد هو عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار، تقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي، ومحاط بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان، وعلى زوايا المحتشد يوجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال الأربع والعشرين ساعة، وهي مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد من وإلى خارج المكان[3].

(1) عمار قليل: المرجع السابق، ص31،32.
(2) إدريس خيضر، المرجع السابق، ص199،200.
(3) عمار قليل: المرجع السابق، ص32.

هذه هي الأماكن التي تم تجميع السكان الجزائريين فيها والتي فاق عددها الألف محتشد عبر سائر التراب الوطني الجزائري[1].

وفي هذه المحتشدات ذاق السكان كل أنواع التعذيب والجوع والبرد وأصيبوا بأمراض مختلفة وأقل ما يقال عنها بأنها معسكرات الموت[2].

ولقد أكدت التقارير الصحفية الفرنسية شبه الرسمية بأن ما يناهز ربع مليون قد أجبر على مغادرة مكان إقامتهم الخاصة وذلك تحت تأثير الأساليب التي تقوم بها الإدارة الإستعمارية.

وقد كان الفرنسيون يرجون من هذه المحتشدات النتائج التالية:

1- عزل جيش التحرير عن عمقه الإستراتيجي ومصادرة ورهن الريف من خلال هذه المحتشدات ومحاصرة الثورة من خلال ذرعها الأساسي والممون للثورة بالرجال والتضحية.

2- الحيلولة دون تأثر الجزائريين بالعمل الدعائي والوعي الوطني والسياسي الذي تقوم به أجهزة جبهة التحرير الوطني.

3- إمكانية إصطناع الإنتصار من بين المجتمعين وهذا من خلال عملية الإختراق الإستراتيجي الذي طبقته فرنسا في السجون والمحتشدات[3].

4- إحتمال إستخدام هؤلاء الجزائريين عند الإقتضاء وذلك بعد أن يتم تنظيمهم ضمن كتائب مطاردة خاصة[4].

ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت، كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنضب تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة[5].

---

(1) عمار قليل: المرجع السابق، ص34.
(2) إدريس خيضر، المرجع السابق، ص200.
(3) أمين بلغيث، المرجع السابق، ص203.
(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في .....، المرجع السابق، ص106.
(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر.....، ج2، المرجع السابق، ص24.

إن نظام المحتشدات كان يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة قد أصبح سلاحا ذو حدين، فالمناطق المحرمة التي أفرغت من سكانها، أصبحت بالنسبة للثورة، مناطق محررة خاضعة تماما لسيطرة المجاهدين، كما أمكنت هذه الحالة سكان المحتشدات من الإطلاع على حقيقة ما يجري حولهم خصوصا عندما يخرج جنود التكنات المحيطة بهم لمهاجمة الثوار في الجبال رفقة رجال الحركى، الشيء الذي كان يعزيهم عن وضعيتهم الصعبة، ويبعث فيهم الأمل في الإنتصار القريب[1].

وقد إستغلت الإطارات السياسية تلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس الإستعجالية في كافة الميادين، ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة.

ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد إرتفع بنسبة عالية، بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة، ذلك أن كل من يخلى سبيله، ويرجع إلى ذويه، يتحول تلقائيا، إلى داعية قادر على الإقناع[2].

رغم الظروف المأساوية التي عاشها هؤلاء السكان داخل المحتشدات، إلا أنه كان لهم الفضل الكبير في نقل الثورة من الأرياف والجبال إلى القرى والمدن التي دخلوها، فهؤلاء السكان قد عاشوا الثورة عند قيامها، وخالطوا المجاهدين وسمعوا منهم، وتعلموا على أيديهم، ونمت في داخلهم فكرة الجهاد والحرية والإستقلال[3].

(1) عمار قليل، المرجع السابق، ص39.
(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر.....، ج2، المرجع السابق، ص24.
(3) عمار قليل، المرجع السابق، ص38.

ب- زيادة القوات الحربية وتصعيد العمليات العسكرية :

منذ الوهلة الأولى، ولتطبيق البرنامج العسكري الهادف للقضاء على الثورة وإمتداداتها الداخلية والعسكرية، إتبعت القيادة العسكرية الفرنسية أسلوب الحرب الكلاسيكية، وهو أسلوب مستمد من التكتيك المتبع من قبل جيوش الحلف الأطلسي. والذي يعتمد على حشد أكبر عدد من القوات والقيام بتعليمات عسكرية ضخمة، تشترك فيها مختلف تشكيلات الجيش البرية، والجوية، وفي بعض الأحيان البحرية مع إستخدام مختلف الآليات، مثل: المدرعات والدبابات وطائرات الهيلوكبتر والبوارج البحرية وإقحامها في ساحة المعركة دفعة واحدة[1] وإرسال ثلاث فرق من جنود المضلات التي وصلت إلى ميناء عنابة، وقامت القوات بشن هجمات على أهالي القرى المجاورة لأماكن الهجمات التي وقعت ليلة أول نوفمبر دمر فيها أغلب هذه القرى وقتل عدد كثير من سكانها العزل[2].

حيث نجد الحكومة الفرنسية ما إن شعرت بقوة ثورة الجزائر حتى أسرعت بإرسال الإمدادات الحربية لقمع الثورة، وإشتملت هذه الإمدادات على وحدات وفرق بأكملها من الأسلحة البرية والبحرية والجوية. وأخذت هذه القوات تبني معسكراتها في كل مكان[3].

وتحقيقا لرغبات رؤساء بلديات القطر الجزائري القوية التي طلبت من الحاكم العام في الجزائر أن يعمل بسرعة على خنق التمرد قبل إستفحاله، قام الجنرال "شاربيربول paul charriere" قائد القوات الفرنسية في الجزائر والتي كان يبلغ عددها 57000 جندي وضابط، بتوجيه هذه القوات إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد. وقد أشرف على هذه القوات إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد. وقد أشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة الجنرال "سبيلمان Spillmann" (58 سنة آنذاك) الذي إلتزم بسحق المتمردين في وقت قصير جدا[4].

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص348،349.
(2) إدريس حيضر، المرجع السابق، ص78.
(3) يحيى جلال، **تاريخ المغرب الكبير**، ج2 الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1977، ص368.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص406.

وتجد كذلك السلطات الفرنسية الإستعمارية قامت بإرسال إمدادات عسكرية جديدة تقدر بـ 190 ألف جندي، وبالتالي يصبح عدد قواتها العاملة في الجزائر 310300 عسكري إلى غاية تاريخ 10 ديسمبر سنة 1955م[1].

وفي 13 أفريل 1956م، قرر وزير الدفاع "بورجيس مونوري" مضاعفة عدد القوات الفرنسية التي تشن الحرب على الثوار الجزائريين. فزيادة عن 200000 جندي متواجد بالجزائر قام وزير الدفاع ونائبه "ماكس لوجون" المسؤول عن الشؤون العسكرية بالجزائر، بإرسال 160000 جندي جديد، ثم إستدعاء رجال الإحتياط وتمديد الخدمة العسكرية بحيث بلغ عدد القوات الفرنسية المحاربة في الجزائر 450000 جندي وضابط نهاية 1956م. كما قامت وزارة الدفاع الفرنسية بشراء وجلب أسلحة حديثة من الحلف الأطلسي كلفت الدولة الفرنسية أموالا طائلة إلى درجة أن وزارة المالية إضطرت للإقتراض من الداخل والخارج لتمويل الحرب الباهظة الثمن[2].

إذن نجد أن فرنسا قد حصلت على الدعم الغير المشروط من حلفائها وطورت إمكانياتها وقدرتها العسكرية أضعاف ما كانت عليها، بفضل ذلك وفي آجال قصيرة[3].

وفي نفس الوقت قامت السلطات الفرنسية بإنتهاج أسلوب التربيع والتمشيط، وهو تكتيك عسكري من موروثات الحرب العالمية الثانية، يعتمد على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق، تكلف بها وحدات مهمتها تدمير وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني. والهدف من الحرب الكلاسيكية هو: التأثير على معنويات السكان من خلال إرهابهم وترويعهم، ومن الوسائل التي إتبعت في هذا السياق، القنبلة الجوية على أهداف وهمية برغم على مشاهدتها.

بعدها باشرت القيادة العسكرية المتتالية على العديد من المناطق، وبصفة خاصة المنطقة الأولى والثانية والتي ترى فيها أنها معاقل مهمة لتمركز وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري[4].

(1) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص117.
(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص418،419.
(3)جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الرويبة، الجزائر، 1994، ص271.
(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص349،350.

إعتقدت فرنسا أن في إستطاعتها القضاء على الثورة الجزائرية، وخاصة بعد أن نفضت أيديها مؤقتا من مشكلات تونس والمغرب،[2] حيث قامت القوات الفرنسية بشن أكثر من 20 عملية عسكرية بين شهري نوفمبر وديسمبر تحت قيادة الجنرال "la charrier" كان أشهرها:[3] "ichmoul" إيشمول" بالأوراس التي إنطلقت في ديسمبر 1954، وتمت على يد 500 جندي يساندهم الطيران[4]، وذلك يوم 26 نوفمبر أي خمسة أيام قبل زيارة وزير الداخلية الفرنسي "فرانسيس ميتران " حيث رغم ضخامة القوات الفرنسية المشاركة فيها إلا أن نتيجتها كانت هزيلة إذ لم تتعد كمية قليلة من الأسلحة وبعض العشرات من المشبوهين[5].

وتم أيضا تمشيط منطقة الأوراس بناحية فم الطوب ووادي الطاقة، وفي منجم الناظور وجبل بن صالح بسوق أهراس وأخرى بوادي كركر[6]، وجبال النمامشة وتلتها بعد عملية أخرى نفذت في ضاحية الونزة وفي نفس الشهر قامت السلطات الفرنسية بشن عملية أخرى وهي عملية "ألويس ALOES" في منطقة القبائل[7].

وركزت القوات الإستعمارية بكل ثقلها على المناطق الساخنة وهي تبذل كل جهودها للقضاء على فلول الخارجين عن القانون قبل إستفحال خطرهم على الدولة الفرنسية[8].

وقد شنت كذلك القوات الفرنسية عمليتين شهيرتين في منطقة القبائل كذلك هما: ACES الأولى والثانية والثالثة وTourterelle وذلك في شهر ديسمبر 1954م .

(1) يحيى جلال، المرجع السابق، ص368.
(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص350.
(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في ..... المرجع السابق، ص102.
(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص350.
(5) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص106.
(6) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في ..... المرجع السابق، ص102.
(7) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص106،107.

أما أشهر العمليات العسكرية الفرنسية خلال سنة 1955م فأهمها: عملية VERONIQUE في 19 جانفي 1955م، وكان جبل أخدو بالأوراس مسرحا لها، وشارك فيها 50000 جندي مدعمين بالطائرات والآليات المدرعة والمدفعية. أما العملية الثانية التي شهدتها هذه السنة، فهي عملية VIOLETTE في 23 جانفي والتي دامت ثلاثة أيام ودارت في جبال تيزا وفوشي جنوب الأوراس وأقحمت فيها القيادة العسكرية الفرنسية، نفس القوات التي شاركت في العملية السابقة[1].

وقامت السلطات العسكرية بعمليات تعسفية واسعة ضد المواطنين الجزائريين الأبرياء لكي لا يتصلوا بالثوار[2]، أرسلت كذلك إنذارا إلى الأوراس وطالبتهم بالإستسلام والإلتحاق بأقرب نقطة عسكرية أو مركز الدرك أو الشرطة[3].

ومن العمليات العسكرية الكبرى التي شنتها القوات الفرنسية على منطقة القبائل نذكر: عملية الأمل والبندقية والتي صادفت التحضيرات لمؤتمر الصومام وكان Robert Lacoste يعلق عليها أمالا واسعة لتحقيق مشروعه الإستعماري في الجزائر خلال عام 1956م والمتمثل في إستحداث المنطقة المثالية. ولقد أشرف الجنرال "Beaufré" على هذه العملية والتي بدأت في شكل عملية تطهير واسعة للمنطقة في 28 أفريل 1956م وبلغت ذروتها في شهر ماي 1956م، ولقد شارك في هذه العملية حوالي 30000 جندي وعشرات من قاذفات القنابل مدعمين بالطائرات والمروحيات[4].

لذا نجد أن القوات الفرنسية سلطت نقمتها بكل وحشية على المواطنين بدون تمييز في كل المدن والقرى الثائرة ويساعدها في ذلك المستوطنين الأوروبيون الذين نظموا أنفسهم على شكل هيئة وفتكوا بالأهالي بكل قوة، وتوزيع السلاح على المعمرين[5]. وحولت ضيعاتهم إلى مراكز عسكرية وأبراج للمراقبة، ومنحت للمعمرين كذلك سلطات واسعة للقبض على الجزائريين وتعذيبهم وقتلهم بمختلف الوسائل الوحشية[6].

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص350،351.
(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص155.
(3) محمد عباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص120.
(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص351.
(5) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص113،114.
(6) مختار فيلالي، **الملتقى الثاني للثورة الجزائرية حول أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية**، مقر محافظة باتنة، نوفمبر 1990، ص86.

لذلك نجد السلطات الفرنسية قد قامت خلال السنة الأولى من الثورة بعدة عمليات وأحداث منها:

- قتل ثلاثة من قادة الثورة هم:
- ديدوش مراد قائد الولاية الثانية في معركة وادي بوكركر في 18 جانفي سنة 1955م.
- باجي مختار رئيس ناحية القالة التي تمتد إلى سوق أهراس في معركة دالي بن شواف بالقرب من جبل بني صالح في 19 نوفمبر 1954م.
- قرين بلقاسم في معركة وادي الطاقة بمنطقة الأوراس في 29 نوفمبر سنة 1954م.
- إلقاء القبض على احمد زبانة إثر إصابته بجروح خطيرة أثناء إشتباك مع قوات العدو وزج به في سجن بربروس بالجزائر العاصمة في 11 نوفمبر 1954م. ونفذت فيه السلطات الإستعمارية الفرنسية الحكم بالإعدام بالمقصلة بالجزائر العاصمة في 19 جوان سنة 1956م.
- إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد قائد ولاية الأوراس بالحدود التونسية الليبية وهو في طريقه إلى طرابلس للإتصال بأحمد بن بلة، وقد زج به في سجن الكدية بقسنطينة في 11 فيفري سنة 1955م. وأصدرت عليه المحكمة العسكرية بقسنطينة حكمها بالإعدام بمعية سبعة من رفقائه، في 22 جوان سنة 1955م.
- إلقاء القبض على رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة في 23 مارس 1955 .
- شكل المستوطنون المعمرون مليشيات أطلق عليها (اليد الحمراء) للقيام بعمليات إرهابية ضد الجزائريين في 23 أفريل سنة 1955م،[1] عرف أغلب أفرادها من غلاة المعمرين وأبنائهم المجرمين ومن كبار الخونة والعملاء الجزائريين ونحت لهذه المنظمة كل الإمكانيات المادية[2].

(1) إدريس خيضر، المرجع السابق، ج2، ص115،117.
(2) مختار فيلالي، المرجع السابق، ص87.

لذلك نجد أن المسؤولين الفرنسيين في الجزائر عقب أحداث 20 أوت 1955م، عمدوا إلى إستعمال أساليب وحشية جهنمية وإلى توظيف سلوكات عنيفة لا مسؤولة تمثلت في إضطهاد الجزائريين والرجال فقد أشعلوا النار في كل مكان ونشروا الموت في المناطق كافة وقاموا بمجازر رهيبة وواسعة النطاق فقد كان الإنتقام في كل المدن والقرى بالشمال القسنطيني شديدا فأعادوا إلى الأذهان مذبحة 8 ماي 1945م[1].

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص189.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مواقف و ردود الفعل الفرنسية من اندلاع الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من (1954 م إلى1956 م)، يمكن الوقوف عند ملاحظة هامة و هي:

أن نظرة الجزائري للثورة كانت مقدسة ، ففي اعتبارهم أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الحياة الكريمة و استرجاع السيادة و تحقيق الاستقلال، وفي الجهة المقابلة تباينت المواقف الفرنسية تجاه الثورة، إذ نجد الحكومات الفرنسية المتعاقبة قد اعتبرت مفجري الثورة هم بمثابة قطاع طرق ومرتزقة مدعمة من الخارج خاصة مصر. واعتبرت أعمالهم أعمال شغب منسوبة إلى متمردين و بإيعاز من الخارج، وهناك من أرجعها إلى تردي الأوضاع الاجتماعية التي كان يعيشها الجزائريون معتبرين إياها ثورة خبز أو مجاعة أو ثورة مطالب اجتماعية واتصف موقف المستوطنين الأوروبيين المقيمين بالجزائر بالتشنج و التعصب حيث نددوا بها بشدة وهذا من منطلق أنهم أول المتضررين منها حيث أن هجومات الفاتح نوفمبر قد ضربت مصالحهم و ممتلكاتهم بالدرجة الأولى،لذلك طالبوا الحكومات الفرنسية باستعمال كافة الوسائل القمعية المختلفة من اجل قمع هذا التمرد و العصيان.

في حين كانت الصحافة الفرنسية في معظمها وسيلة أو أداة للخدمة الاستعمارية كالتقليل من نسبة أو حجم الخسائر التي تكبدتها الحكومة الفرنسية ماديا و بشريا و كذا العمل على تشويه سمعة جبهة التحرير الوطني و ذلك عن طريق تقزيم قادتها و نعت الثوار بشتى المواصفات مثل وصفهم بقطاع الطرق والفلاقة والعصاة و المتمردي، إلا أن المواقف الفرنسية تعددت ولم تقف عند هذا الحد بل نجد في ذلك تباينا و اختلافا جسدته بعض المواقف الايجابية اتجاه الثورة و نلمس ذالك عند بعض الشخصيات الفرنسية المثقفة التي استوعبت جيدا القضية الجزائرية و تأكدت من شرعيتها مثل فرانسيس جونسون FRANCIS DJENSON الذي عمد إلى دعم الثورة بمواقفه العادلة إتجاهها، وكذا الدعم المادي عن طريق إنشاء شبكة سرية أو "حملة الحقائب" و هناك من المثقفين الفرنسية الذين لم يقتصر دعمهم للثورة بالقلم و اللسان فقط،بل بالانخراط فيها و مواكبة مجرياتها النضالية كما كان حال انضمام الطبيب فرانز فانون(Franz Fanon) إلى جيش التحرير الوطني، أما الدعم الأكبر فقد كان من قبل الفيلسوف الوجودي" جون بول سارتر" JOHN PAUL

SARTRE الذي ندد كثيرا وبشدة بالأساليب التعسفية لاسيما قضية القمع و التعذيب التي مورست في حق الشعب الجزائري. أما الشعب الفرنسي فقد عرف تطورا في مواقفه إزاء الثورة الجزائرية فبعد إن كان غير مباليا بالثورة عند اندلاعها إلا إن هذا الموقف تغير بعد اشتداد وقع الثورة ودخول فرنسا في أزمة سياسية و اقتصادية. فأخذ الرأي العام الفرنسي يطالب بإيجاد حل والعمل على تسوية القضية الجزائرية.

وكما نلاحظ أن تعامل الاستعمار مع الثورة حتى وان بلغ في مراحل معينة الذروة في القمع واستعمال القوة إلا أن الدارس المتمعن و المتابع لتطورات الكفاح يدرك أن هذه السياسة المتبعة لم تكن وليدة أعمال ظرفية إنما كانت سياسة مدروسة ،وقد تجلى ذلك في المرحلة الأولى من الثورة من خلال اعتقال الزعماء وحل الأحزاب السياسية وتغيير الحكومات الفرنسية وكذلك استعمال وإعلان حالة الطوارئ و ذلك بهدف عزل الشعب عن الثورة ومنع انخراطه في صفوف جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى تكثيف العمليات العسكرية وزيادة القوة الحربية، حيث أنه لم يكاد يمر يوم واحد دون إن تفد البواخر والسفن القادمة من فرنسا المحملة بالجنود و العتاد الحربي لتفرغ حمولتها بموانئ الجزائر، وفي هذا الصدد نقول أن فرنسا لم تستطع التخلي عن الأسطورة القائلة بأن" الجزائر فرنسية."

و بعد هذه الدراسة نستنتج أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة انتهجت سياسة واحدة:

- عند انطلاق الثورة ذهبت الإدارة الفرنسية سواء في الجزائر أو في باريس في اتجاه واحد هو التقليل من حجم العمليات و توجيه الاتهام إلى الخارج خاصة مصر.

- اتخاذ الصحف كوسيلة لتحقيق أهدافهم، فالصحف اليمينية قزمت من حجم الثورة و دعت إلى ضرورة القضاء على المتمردين كما أسمتهم ،أما الصحف اليسارية فنسبت الثورة إلى الظروف الإجتماعية التي يعيشها الشعب الجزائري وقالت أنها ثورة خبز.

– اعتقال الزعماء وحل الاحزاب السياسية وتغيير الحكومات لان فرنسا كانت ترى ان مفجري الثورة هم من حركة انتصار الحريات الديمقراطية وغيرت الحكومات لانها كانت ترى انهم سبب اندلاع الثورة.

- قيام بعض الحكومات الفرنسية ببعض الإصلاحات مثل إصلاحات جاك سوستيل لمنع الشعب من الإنخراط في صفوف جيش التحرير الوطني.

- وبعد مرور سنة عن انطلاق الثورة قامت السلطة الفرنسية بزيادة القوة الحربية و تصعيد العمليات العسكرية في الجزائر، وهذا يثبت أن للجزائر مكانة خاصة عند فرنسا وهذا أيضا دليل على نجاح الثورة.

وقد قامت السلطات الفرنسية بعدة إجراءات ترمي إلى القضاء على الثورة الجزائرية إلا أن الثوار تمكنوا من القضاء على حلم الإدارة الفرنسية القائم على أسطورة "الجزائر فرنسية وستبقى كذلك " وقد حققت نصرا ثمينا ولو بثمن باهض من الأرواح كانت فاتورته مليون ونصف المليون شهيد، زيادة عما خلفته حرب التحرير من تدمير وخراب، والأرامل والأيتام والمصابين بالعاهات والمعوقين.

قائمة الملاحق

الملحق رقم:(1) جدول يمثل الأحكام الصادرة ضد مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في محكمة تيزي وزو .

الملحق رقم:(2) نداء الفاتح نوفمبر سنة 1954.

الملحق رقم:(3) خريطة لنظام المحتشدات بدائرة الميلية ولاية جيجل .

الملحق رقم:(4) صور لقادة الثورة الجزائرية.

الملحق رقم:(5) صورة للجيش الفرنسي المدجج بالأسلحة.

الملحق رقم:(6) صور للقمع الإستعماري في الارياف والمدن.

الملحق رقم:(7) صور للتعذيب والإغتيالات.

الملحق رقم:(8) صور للنخب الفرنسية المثقفة التي ساندت الثورة.

الملحق رقم : (01)
نموذج من الأحكام الصادرة ضد مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مطلع الثورة الجزائرية في محكمة تيزي وزو في1954/12/15:

الاسم واللقب	التهمة	الحكم في السجن	الحكم بالنفي	التغريم بالفرنكات	الحرمان من الحقوق المدنية
حسين عسراني	احراز السلاح والذخيرة	03 سنوات	05 سنوات	50.000	/
الحسين حموش	/	03 سنوات	/	200.000	/
عمار بوديل	تهريب المناضلين الثوار	03 سنوات	/	200.000	10 سنوات
احمد بن علي ياحم	تهريب المناضلين الثوار	08 سنوات	08 سنوات	500.000	10 سنوات
محمد الشريف بم محمد موسى	احراز السلاح والمفرقعات	02 سنة	/	100.000	/
رابح بن محمد بن بورباف	تهريب المناضلين الثوار	08 سنوات	08 سنوات	500.000	10 سنوت
علي بن مزيان زغمار	تهريب المناضلين الثوار	08 سنوات	08 سنوات	500.000	10 سنوات
محمد بن محمد ماسن	تهريب المناضلين الثوار	05 سنوات	10 سنوات	500.000	10 سنوات
محمد بن عمار المرزوقي	النيل من سيادة الدولة والتسلح	10 سنوات	10 سنوات	100.000	10 سنوات

جريدة البصائر، فضائع الاستعمار ، العدد 314، ط1، ج12، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت ، 2006، ص 306.

الملحق رقم (02)

" نداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954 "

"أيها الشعب الجزائري،

" أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

" أنتم ستصدرون حكمكم بشأننا– نعني بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة– نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ؛ بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية ، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

" فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل.أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد.فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا.ومما يلاحظ في هذا البيان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه المرحلة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة إن كل واحد منها قد اندفع في هذا السبيل،أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ،محطمة لسنوات طويلة من الجمود والروتين،توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري،قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها..... ، المرجع السابق، ص250.

رأت إن المرحلة خطيرة ."أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق طل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة، أن تمنح الحرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية،وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

1/ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبتدى الإسلامية.

2/ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1/ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2/ تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص251.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

" انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

" إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

" إن هذه المهمة شاقة، ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية" وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1/ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا والدين والعادات للشعب الجزائري.

محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 252،253.

2/ فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحد لا تتجزأ .

3/ خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1/ فان المصالح الفرنسية،ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة،ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2/ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3/ تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

" أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة.وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

"أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح،الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك ".

محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 254.

الملحق رقم : (03)
نموذج لنظام المحتشدات بدائرة الميلية (جيجل)

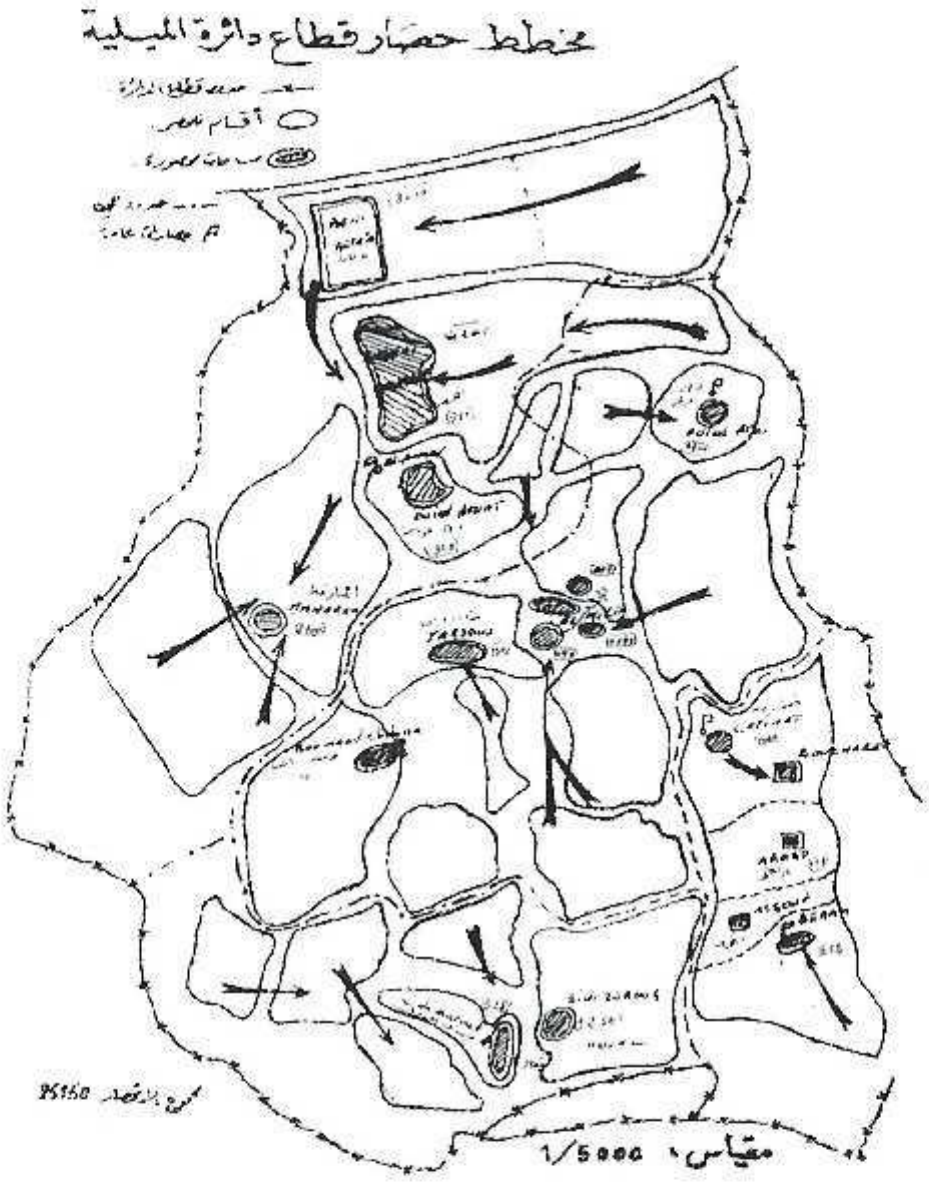

عمار قليل، المرجع السابق، ص33.

الملحق رقم (04):صور لبعض قادة الثورة الجزائرية

صورة تذكارية لمهندسي ثورة نوفمبر وهم على التوالي:
الواقفون من اليمين إلى اليسار: محمد بوضياف، ديدوش مراد،
مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط
الجالسون من اليمين إلى اليسار: العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم

عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، المرجع السابق، ص391.

الملحق رقم (05):

الجيش الفرنسي المدجج بالأسلحة

عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، المرجع السابق، ص414.

الملحق رقم (06):
صور للقمع الاستعماري في الأرياف والمدن

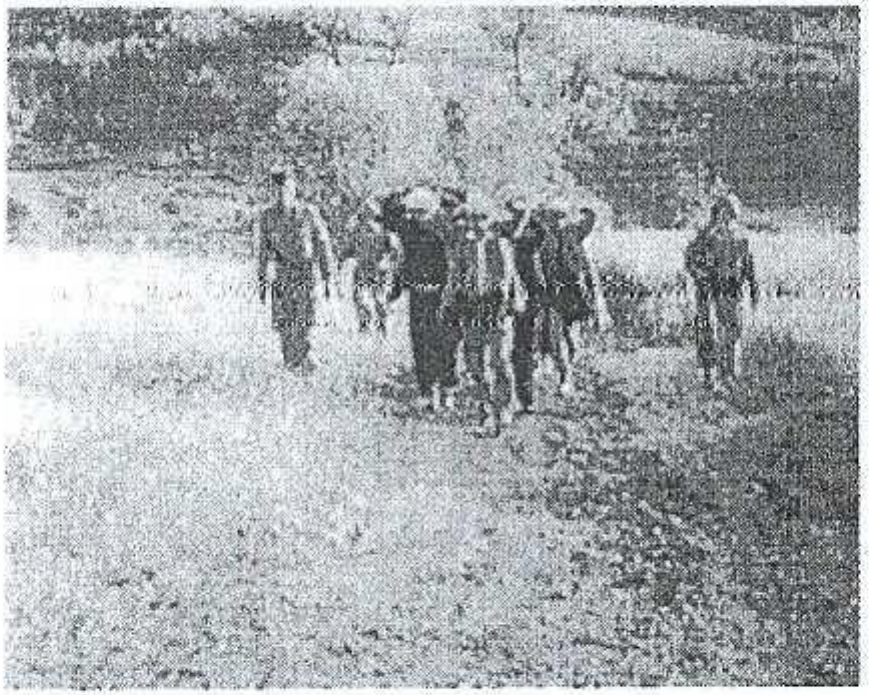

عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، المرجع السابق، ص414.

الملحق رقم (07)

مناظر للتعذيب والاغتيالات

عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، المرجع السابق، ص 409.

توقيف العربي بن مهيدي قبل شنقه

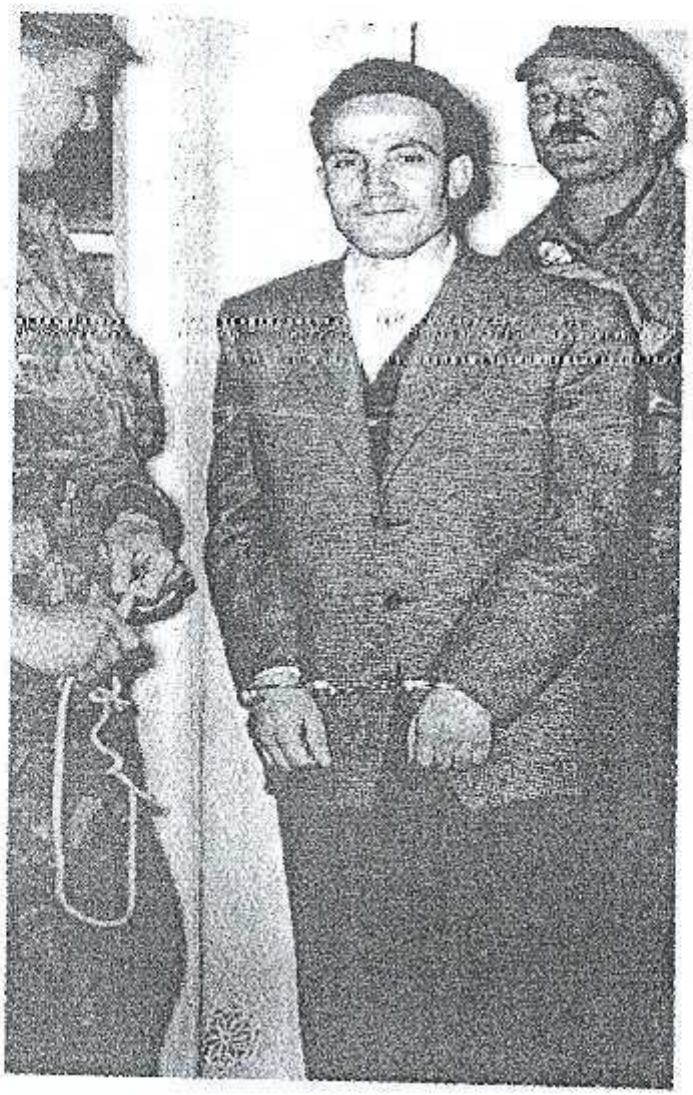

توقيف العربي بن مهيدي قبل شنقه

عمار عمورة، الجزائر بوابة.....، المرجع السابق، ص 409.

الملحق رقم : (08)
النخب الفرنسية المثقفة التي ساندت الثورة الجزائرية

الفيلسوف الفرنسي : جان بول سارتر
كان لموقفه الرافض لاستمرار حرب الجزائر، أثر كبير في تعبئة الرأي العام الفرنسي ضد الحرب

جان بول سارتر

"ربما أخطأت لم تسلده أنت"

فرانز فانون

عمار قليل، المرجع السابق، ص166،167.

البيبليوغرافيا

أولا: بالعربية:

1- المصادر:

أ- الكتب:

1-الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2-آلي مُوريس ، **الجزائر وإتفاقيات إيفيان**، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

3-أنديه جوليان شارل ، **إفريقيا الشمالية**، ترجمة: سليم المنجي والطيب المهدي، مراجعة، فريد السوداني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976.

4-باتريك روتمان هيرفي هامون ، **حملة الحقائب: المقاومة داخل فرنسا للحرب الإستعمارية في الجزائر(1954-1962)**، ترجمة: حسين العودات ونور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، لبنان،(دون تاريخ).

5-بن بلة أحمد ، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر**، منشورات دار الآداب، لبنان ، ط2، 1979.

6 توفيق المدني أحمد، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (دون تاريخ).

7-حربي محمد ، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ،ترجمة، نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

8-سارتر جان بول ، **عارنا في الجزائر**، ترجمة: عائدة وسهيل إدريس، دار الآداب، بيروت، (دون تاريخ).

9-عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

10- قسوم عبد الرزاق، **الثورة الجزائرية (1954-1962) مواقف الإبراهيمي**، دار الأفكار للطباعة والنشر، الجزائر،2007.

11- كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 ــ 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (دون تاريخ).

12- مهساس أحمد ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002.

13- هنري علاق ، **مذكرات جزائرية**، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ب- الجرائد:

1- فضائع الاستعمار ، **جريدة البصائر**، العدد 314، ج12، دار الغرب الاسلامي للنشر، بيروت، ط1، 2006.

2-المراجع:

أ- الكتب:

1-أزغيدي محمد لحسن ، **مؤتمرالصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956ــ 1962)**، هومة الجزائر، 2005.

2-بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830ــ 1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

3-بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

4-بلغيث محمد الأمين ، **تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة**، دار ابن كثير، لبنان، ط2، 2007.

5-بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر (من البداية إلى غاية 1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.

6-بوعزيز يحى، **الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

7-(ـــــــــ)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، (دون تاريخ).

8-بومالي أحسن، **إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (دون تاريخ).

9-جلال يحيى، **تاريخ المغرب الكبير**، ج2 الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1977.

10- خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، ج2 ، دار الغرب، الجزائر، 2006.

11- الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1، إتحاد الكتاب العرب،1999.

12- (ـــــــــ)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

13- (ـــــــــ)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، إتحاد الكتاب العربي، 1999.

14- شريط عبد الله، الميلي محمد مبارك ، مختصر **تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والإجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

15- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة محمود حافظ الجمالي، مراجعة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

16- طلاس مصطفى ، **الثورة الجزائرية**، تقديم: بسام العسلي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1984.

17- عباس محمد ، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

18- (ـــــــــ)، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

19- العسلي بسام، **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفاس للنشر والطباعة، بيروت، ط1، 1984.

20- عمراني عبد المجيد ، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية(1954-1962)**، مطبعة دار الشهاب، الجزائر، (دون تاريخ).

21- (ـــــــــ)، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، لبنان، (دون تاريخ).

22- عمورة عمار ، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

23- (ـــــــــ)، **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، ط1، 2002.

24- غربي الغالي ، **فرنسا والثورة الجزائرية(1954-1958)**، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

25- فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

26- قليل عمار ، **ملحمة تاريخ الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1991.

27- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الرويبة، الجزائر، 1994.

28- الميلي محمد ، **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، دار الثقافة، لبنان، ط2، 1980.

29- نايت بلقاسم مولود قاسم ، **ردود الفعل الأولية داخيا وجارجيا على عزة نوفمبر وبعض مآثر الفاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2007.

ب- المجلات:

1. بوالصفصاف عبد الكريم، التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية (1945 ــ 1954)، **مجلة سيرتا**، العدد 5 ، مطبعة البعث، قسنطينة،1981.

2. بورايو الهاشمي، مراحل الثورة التحريرية ، **مجلة الجيش**، العدد188، الجزائر، نوفمبر1979.

3. زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية ، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد9، الشلف، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2013.

ج- الرسائل الجامعية:

1-ضيف الله عقيلة ، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962**، رسالة دكتورة معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995.

2-منغور أحمد ، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)**، أطروحة لنيل الدكتورة، إشراف : عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2005-2006.

د- المتلقيات:

1-حمدي أحمد، **الملتقى الوطني الأول حول الاعلام ومهامه أثناء الثورة**، مطبوعات القصبة، الجزائر، (دون تاريخ).

2-فيلالي مختار، **الملتقى الثاني للثورة الجزائرية حول أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية**، مقر محافظة باتنة، نوفمبر 1990.

ه- القواميس:

1-شرفي عاشور، **قاموس الثورة (1954ــ1962)**، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

ثانيا: الأجنبية:

- المصادر والمراجع:

A- Ouvrages:

1-amoura Amar, **Résumé de L'histoire deL'Algèrie**, édition raihma.

2-kaddache Mafaud, **L'Algéric des algériens du préhistoire a1954**, paris medeterranee, edit 2000.

3-MERDES ABDELMAJID. **Le jour d'après le ler novembre 1954, la nuite rebelle**, édition alger ,2004.

B- Revues:

1-ROBERT Ageron CHARLES –, **l'evolution de l'opunion public françaice face a la geure d'alger,** MAJALAT-DIRASSAT TARIKHIA, université d'alger, Alger, 1995.

فهرس الموضوعات